جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

المشاركة في النشاط الاقتصادي وعرض العمل في الأردن
دراسة مسحية ٢٠٠٤

Labor Force Participation and Labor Supply in Jordan
A cross-section study 2004

رسالة ماجستير

إعداد
أحمد تيسير موافي

إشراف:الأستاذ االدكتور

حسين الطلافحة

٢٠٠٧م

المشاركة في النشاط الاقتصادي و عرض العمل في الأردن
دراسة مسحية ٢٠٠٤

Labor Force Participation and Labor Supply in Jordan
a cross-section study 2004

إعداد

احمد تيسير حسين موافي

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك ٢٠٠١ م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

أ.د حسين الطلافحة .... رئيساً

أ.د وليد حميدات .... عضواً

أ.د سعيد الحلاق .... عضواً

أ.د بشير عبد الرزاق .... عضواً

الإهـــــــداء

من داخل روحي الحبيسة تنبعث آهة شوق....من أيام عمري الطويلة تصدر كلمة حب

يا من تعبت لنوجد ... يا من سهرت فأوجد الله لك ونيسا في السماء وكان القمر

مهما كتبت فلن أوصل مقدار حبي... مهما قلت فلن تعرفي مقدار شوقي لو كنت معي...

أمي " رحمك الله " ... أحبك وأشتاق إليك.

لكن مؤنسي في وحدتي من ملأت جزءا من مكانك إبنتي ساره.

* * *

تاهت الكلمات ... وضاعت في عقلي المعاني ... وعجز القلم عن خط كلمة ملائمة فما عدت أعرف ماذا يجب أن أكتب...؟

أأكتب كلمة حب وعرفان...؟

أم أكتب كلمة أسف وإعتذار...؟

أبي أعذرني فما عرفت حبك لي إلا عندما أصبحت مكانك.

* * *

مر يوم وآخر وآخر ..... وعرفت واحدة وأخرى.... وأحسست بإحساس وآخر.....

لكني كنت دائما أفتقد البريق........

كنت أبحث في أيامي عن طيف ضائع يحمل لي الحب والحنان والأمان...

وكان اليوم ... وكنت أنت...

يا من كنت أمسي قبل أن أجدك

ويومي عندما وجدتك... وغدي بعدما وجدتك

يا أجمل نساء الكون في نظري شكرا لأنني وجدتك..... أم ساره.

* * *

في بحر الأيام الواسع إحتجت دائما لشراع يوازن مركبي وهبة ريح تدفعه للأمام... ومرساة توقفه في المرفأ المناسب... فيامن كنتم وستبقون الشراع والريح والمرساة في حياتي شكرا.

إخواني وأخواتي.

****

تمر مراحل حياتنا لتجمع الكثير من الأصدقاء... أصدقاء يبقون وآخرون يرحلون... أصدقاء نفتقد رحيلهم... وآخرون ننسى وجودهم... لكن تبقى الصداقة دائما هي عنوان لإستمرار حياتنا ويكون الإنتصار الأعظم أن نحتفظ ولو بصديق واحد طوال حياتنا ... فيا من ذهب ... ويا من بقي... أشكر وجودكم في حياتي

منتصر وباقي أصدقائي.

****

غبت عني جسدا ... لكنك ستبقى داخلي روحا...

راجح" أبا حمزه" رحمك الله.

شكر وعرفان

مرت سنوات التعب وحان وقت القطاف ... وأنا على أبواب جني ثمر تعبي المضني لسنوات لا يسعني إلا أن أستذكر بإجلال كل من ساعدني في بحثي سواء بالعمل الدؤوب أو بالدعم النفسي والمعنوي، وأخص بشكري الجزيل الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة الذي تكرّم بالإشراف على رسالتي، وأمدّني بالكثير من بحر علمه الواسع، مما أثرى رسالتي ومعلوماتي.

كما وأشكر بإجلال عظيم اللجنة المشرفة على المناقشة المؤلفة من الأساتذة (وليد حميدات، سعيد الحلاق، بشير عبد الرزاق).

ولن يفوتني أبدا أن أقدم عظيم إمتناني و شكري لدائرة الإحصاءات العامة والعاملين فيها و التي أمدتني بالمعلومات اللازمة لبحثي.

وأخيرا أشكر كل زملائي في العمل الذين ساعدوني وساندوني و تحملوا الكثير مني وحملوا الكثير عني.

إلى كل من ذكرت شكرا مع أملي أن تكفي كلمة شكري هذه.

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

الملخص باللغة العربية

موافي، أحمد تيسير، المشاركة في النشاط الاقتصادي وعرض العمل في الأردن دراسة مسحية ٢٠٠٤، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. ٢٠٠٧.
(المشرف: أ.د. حسين الطلافحة)

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير كل من النموذجين دالة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، ودالة عدد ساعات العمل المعروضة، وإلى بيان أثر محددات كل منهما، وذلك باللجوء إلى بيانات مقطعية لمسح العمالة والبطالة الذي أجرته دائرة الاحصاءات العامة سنة ٢٠٠٤، مستخدمة البرنامج الاحصائي SPSS.

وقد استخدمت الدراسة النموذج اللوجستي (logistic Regression Model) في تقديرها دالة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، أما تقدير دالة عدد ساعات العمل المعروضة، فقد استخدمت الدراسة طريقة الانحدار الخطي (Linear Regression) كمرحلة ثانية بعد تقدير معادلتي الأجر الاحتياطي (RW) – هو الأجر المتوقع أن يحصل عليه الفرد بناء على صفاته الشخصية، كالنوع الاجتماعي، الحالة الزواجية، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، والعمر...الخ– ، و معادلة الأجر (W).

وقد اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من عرض العمل في السياسة الاقتصادية الأردنية، وخاصة لأغراض دراسة التوازن في سوق العمل، ومن إيجاد بعض الحلول الاقتصادية لمشكلة البطالة معتمدة على جانب عرض العمالة الذي يشكل أحد عناصر الإنتاج.

أما أهم نتائج النموذج الأول وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (حالة الفرد بالنسبة للنشاط الاقتصادي) وجميع المتغيرات المستقلة (العمر، الأجر الاحتياطي، عدد

سنوات التعليم، النوع الاجتماعي، و الحالة الزواجية). وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً لجميع المتغيرات ما عدا المتغير (الأجر الاحتياطي) حيث كان اتجاه العلاقة بينه وبين المتغير التابع سلبية، أي أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي يزيد مع العمر، ومع عدد سنوات التعليم، و كذلك فإن معدل المشاركة للمتزوجين يزيد على غير المتزوجين.

وأهم نتائج النموذج الثاني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (عدد ساعات العمل المعروضة) وجميع المتغيرات المستقلة (العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الزواجية، الأجر، وعدد سنوات التعليم). وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً للمتغيرات (العمر، الأجر، الحالة الزواجية، والنوع الاجتماعي) ، وسلبياً للمتغير (عدد سنوات التعليم)، وعند تفسير الحالة الزواجية نجد أن المتزوجين هم أكثر فئات الحالة الزواجية عملا.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تغيير النظرة الاجتماعية لعمل المرأة، وسن القوانين التي من شأنها تحقيق العدالة في التوظيف، وذلك لزيادة المشاركة في النشاط الاقتصادي، وإلى التقليل من الهجرة الداخلية، وذلك لزيادة عدد ساعات العمل المعروضة.

كلمات مفتاحية: سوق العمل الاردني، معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، عرض العمل، قوة العمل، النموذج اللوجستي.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

١-١ تمهيد:

يعرف مفهوم قوة العمل (Labor Force) على أنه مجموع الأفراد في سن العمل (١٥-٦٥ عاما) الذين يعملون فعلا، والذين يقدرون على العمل ويرغبون به، ويبحثون عنه، ولا يجدونه، أي أنه مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون مقابل أجر أو ربح بغض النظر عن عدد ساعات العمل اليومية، مضافا إليها المتعطلون عن العمل الذين يقدرون على العمل، ويرغبون فيه، ويبحثون عنه، و لا يجدونه، و من الواضح من هذا التعريف أن هناك شرائح أخرى في المجتمع لا تنتمي إلى قوة العمل كربات البيوت، والأطفال، والشيوخ، والطلاب، والمساجين، كما يتحدد حجم السكان الذين هم في سن العمل بالمحددات الديمغرافية.

و تهدف مؤشرات قياس قوة العمل إلى توفير قاعدة بيانات من شأنها تقدير عرض العمل، وإلى قياس القدرة الفعلية لاستخدام العمالة، ومن أشهر الطرق التي يتم من خلالها قياس عرض العمل الطريقة التي تستخدم معدلات النشاط الاقتصادي، أو ما يعرف بمعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي (Rate of Participation) الذي يقصد به نسبة قوة العمل إلى السكان، ويمكن قياسه حسب العمر، أو النوع الاجتماعي، أو المنطقة الجغرافية، وعندها يسمى معدل المشاركة المنقح.

ويرتبط مفهوم المشاركة في قوة العمل مع عرض العمل (Labor Supply) الذي يعرفه الاقتصاديون على المستوى الفردي على أنه عدد الساعات التي يرغب العامل في أن يعملها عند

مستوى أجر معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كالأسعار والدخل، ومجموع عرض العمل لكل الأفراد في المجتمع هو عرض العمل الكلي على مستوى السوق.

ويرتبط قرار الفرد في المشاركة في قوة العمل بمدى المنفعة التي يحصل عليها من الأجر مقابل المنفعة التي سيضحي بها والناجمة عن فقدانه لوقت الفراغ أو الاستهلاك، كما يعتمد قرار الفرد في المشاركة في قوة العمل على عوامل أخرى كالنوع الاجتماعي، والعمر، والأجر لكل ساعة، والدخل من غير العمل، وتختلف معدلات النشاط الاقتصادي للرجل ومعدلات النشاط الاقتصادي للمرأة، حيث تتدنى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بميل كثير منهن للأعمال المنزلية التي لا تحتسب في النشاط الاقتصادي، و هنالك عوامل أخرى تعمل على تدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، والناتجة عن الخصائص الديمغرافية كانتشار ظاهرة الزواج المبكر، وارتفاع مستويات الخصوبة، وإذا كان العمل المنزلي غير معترف به على مستوى العالم، فإن هناك جانبا آخر من النشاط الاقتصادي للمرأة ولا يؤخذ في الحسبان كعمل المرأة في المزارع الريفية.

من هنا كان لا بد لنا أن نعمل على تقدير دالة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، ودالة عدد ساعات العمل لكلا الجنسين معا، وللمرأة فقط.

١-٢ أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية عرض العمل في السياسة الاقتصادية الأردنية وخاصة لأغراض دراسة التوازن في سوق العمل، ومن ثم إيجاد بعض الحلول الاقتصادية لمشكلة البطالة معتمدة على جانب عرض العمالة الذي يشكل أحد عناصر الإنتاج، الأمر الذي قد يلفت

نظر متخذي القرار باهتمام أكبر لسوق العمل في الأردن، وإعطاء فرصة للشاب الأردني في أخذ مكانه في العمل، والمشاركة في بناء اقتصاديات الوطن.

كما وتبرز أهمية الدراسة من خلال الأهمية البالغة التي توليها المجتمعات الإنسانية المتقدمة لعنصر العمل، وذلك عند الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها، إيماناً بالدور الذي يؤديه العامل على مستوى الأسرة، وعلى مستوى المجتمع، كما تنبع أهمية الدراسة من خلال سوق العمل الذي يحدد فيه الشخص مدى رغبته في المساهمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والأجر الذي يرغب بتقاضيه مقابل عمله، و ذلك باستناد الشخص إلى قيمة الوقت لديه، ومدى رغبته في التخلي عن وقت الفراغ.

١-٣ مشكلة الدراسة:

ينتهج الأردن منذ عقود خطوات هامة في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويحظى سوق العمل بجزء كبير من هذا الاهتمام، فما زال الأردن يسن التشريعات التي من شأنها تصحيح التغيرات في هيكل سوق العمل، بغية تنشيط العجلة الاقتصادية. كذلك ما زالت الجهود تبذل لجذب الاستثمارات الأجنبية في شتى الصناعات، خصوصا تلك التي تعتمد على كثافة العنصر البشري، كالصناعات النسيجية، وغيرها، معتمدة على الطاقة البشرية المدربة، كما أصبحت مهمة خلق عمالة منتجة وماهرة من أهم أولويات الخطط التنموية، وذلك لتمكين العامل والمتعطل الأردني على حد سواء بالمهارة والمعرفة الكافية واللازمة لتأمين اندماج أسرع لهم في سوق العمل.

وكما هو معروف فإن المجتمعات العربية تتميز بمعدلات عالية من النمو السكاني، فقد بلغ (٢,٤%، ٣,٣%، ٢,٥%) في كل من الأردن، اليمن، والسعودية على التوالي مقارنة بـ ١,٦% في أندونيسيا، ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع معدلات الخصوبة إذ بلغت في الأردن ٣,٧%، مقابل ٢,٦% في أندونيسيا (مكتب مرجع السكان، واشنطن، بيانات سكان العالم لعام ٢٠٠٤م)، وفي المقابل فإن معدلات الوفيات في انخفاض مضطرد بسبب زيادة التقدم الطبي لدى هذه المجتمعات. فمثلا وصل معدل وفيات الأطفال في الأردن لعام ٢٠٠٠ إلى ٢٨ طفل لكل ١٠٠٠(المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية،٢٠٠٠)، إلا أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٢٢ طفل لكل ألف في عام ٢٠٠٤(مكتب مرجع السكان، واشنطن، بيانات سكان العالم لعام ٢٠٠٤م)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعداد السكان الذين هم في سن العمل إلى مستوى يظهر فيه قصور جانب الطلب على العمالة في استيعاب زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل، مما يزيد من حدة مشكلة البطالة.

وبالنظر إلى حجم القوى البشرية الأردنية والمعيقات والأسباب التي تقف وراء تدني القدرة الأردنية من الاستفادة المثلى من هذا الحجم، والتي تدعو إلى البحث وتحليل الأسباب التي تحوّل هذا الحجم من القوى البشرية الأردنية من عنصر هام في إنجاح مشروعات التنمية المجتمعية إلى كونه عبئاً عليها، حيث تشير الإحصاءات إلى التزايد المتنامي في معدلات البطالة في سوق العمل المحلي حيث بلغت نسبة البطالة في العام ٢٠٠٤ (١٢,٥%)، (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤)، كما تشير تلك الإحصاءات إلى أن معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي الخام للأردنيين بلغ (٢٣,٥%)، (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٥)، حيث يعد هذا المعدل

منخفضا إذا ما قورن مع غيره من الدول وخصوصا المتقدمة منها، و ذلك يدل على وجود مشكلة في قوة العمل الأردنية من عرض وطلب.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتغطية جانب عرض العمالة والمشاركة في النشاط الاقتصادي في سوق العمل الأردني، إذ كان الطلب مجالاً لعدة دراسات بُحِثَتْ، في حين كانت الدراسات في مجال عرض العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي شحيحة.

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١- تقدير دالة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، أي قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان ممن أعمارهم بين ١٥- ٦٥ سنة، مع التركيز على معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند المرأة.

٢- دراسة أثر محددات عرض العمل، وتقدير دالة عدد ساعات العمل المعروضة في سوق العمل الأردني بشكل عام، مع التركيز على عرض العمل، وعدد ساعات العمل المعروضة من قبل المرأة الأردنية.

١-٥ البيانات الإحصائية:

تعتمد هذه الدراسة على أرقام مسح العمالة والبطالة للعام ٢٠٠٤ الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، كما وسيتم اللجوء إلى الإحصاءات السكانية. لذا كان لا بد لنا من التطرق بشيء من التفصيل لهذا المسح، وحجم العينة فيه.

مسح العمالة و البطالة:

نفذت دائرة الإحصاءات العامة مسح العمالة و البطالة خلال شهر أيار لعام ٢٠٠٤، وقد غطى هذا المسح قرابة ١٤٦٠٨ أسرة موزعة على جميع محافظات المملكة حيث تم اختيار الأسر وفق أسس علمية، بأسلوب تصميم العينات العشوائية الطبقية، العنقودية، متعددة المراحل.

عينة المسح:

تكونت عينة هذا المسح من أربع مكررات بلغ حجمها ٦٦٤ وحدة معاينة (بلوك)، اختير من كل منها بالأسلوب العشوائي المنتظم ٢٢ أسرة كوحدة معاينة نهائية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عينة هذا المسح تعتبر ممثلة فقط على مستوى المملكة، والأقاليم الثلاثة، والحضر، والريف. ويبين الجدول (١-١) توزيع الأسر في العينة المطلوب زيارتها حسب الإقاليم.

جدول (١-١)

حجم العينة و توزيعها على الأقاليم

الأقاليم	عدد الأسر		
	حضر	ريف	مجموع
إقليم الوسط	٥٥٤٤	١٢٣٢	٦٧٧٦
إقليم الشمال	٢٧٢٨	١٦٧٢	٤٤٠٠
إقليم الجنوب	٢٠٢٤	١٤٠٨	٣٤٣٢
المجموع	١٠٢٩٦	٤٣١٢	١٤٦٠٨

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي، مديرية المسوح الأسرية، عمان، ٢٠٠٤.

١-٦ منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي في تحليل أعداد العمالة الأردنية من حيث تطورها و تتبع آثارها في الاقتصاد الأردني، وكذلك تستخدم الأسلوب التحليلي القياسي من خلال البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٤ ، وسيتم ذلك على مرحلتين:

١- تقدير معادلة الأجر الاحتياطي (Reservation Wage)[1]، ومعادلة الأجر (W) باستخدام طريقة (OLS).

٢- تقدير دالة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للذكور والإناث معا، وللإناث فقط، على مستوى المملكة ككل، وعلى مستوى كل محافظة على حدة، باستخدام نموذج logistic Regression Model ، وذلك بعد استخدام معادلة الأجر الاحتياطي (RW) التي تم تقديرها في المرحلة الأولى، وتم اختيار هذا النموذج كونه يتعامل مع المتغيرات التابعة الوهمية التي تأخذ القيمة (صفر)، وواحداً فقط، كما سيتم تقدير دالة عدد ساعات العمل المعروضة للذكور و الإناث معا، و للإناث فقط، على مستوى المملكة ككل، وعلى مستوى كل محافظة على حده، باستخدام طريقة الانحدار الخطي (Linear Regression)، وذلك بعد استخدام معادلة الأجر (W) التي تم تقديرها في المرحلة الأولى.

١-٧ النموذج القياسي:

تم تقسيم النموذج القياسي المستخدم في تحليل البيانات إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقدير دالة المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال تقدير معادلة أجر الأفراد الذين يعملون ويتقاضون أجراً من عملهم، و من ثم تعويضها لجميع أفراد العينة ممن أعمارهم ١٥-٦٥ عاما، النشيطون اقتصاديا وغير النشيطين اقتصادياً، كتقدير للأجر الاحتياطي (RW)، الذي يستخدم كمتغيراً مستقلاً في دالة المشاركة في سوق العمل والمقدرة بالاعتماد على النموذج

[1] الأجر الاحتياطي: هو الأجر المتوقع ان يحصل عليه الفرد بناء على صفاته الشخصية، كالنوع الاجتماعي، الحالة الزواجية، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، العمر...الخ.

اللوجستي و الذي استخدمه كثير من الباحثين الاقتصاديين في تقدير دالة المشاركة في النشاط الاقتصادي أمثال Ransom 1987، و Zabel 1993 .

ويمكن توضيح النموذج اللوجستي (Logistic Model) على النحو التالي ميتشيل(Mitchell,1992):

$$\ln[p/(1-p)] = \alpha + \beta X + e \ldots\ldots (1)$$

p is the probability that the event Y occurs, p(Y=1)

p/(1-p) is the "odds ratio"

ln[p/(1-p)] is the log odds ratio, or "logit"

و من خلال هذه الطريقة سيتم تقدير الدالة التالية:

$$H_i = b_0 + b_i X_i + u \ldots\ldots (2)$$

هذه المعادلة من الدرجة الأولى وهي تمثل علاقة المتغير التابع H بمجموعة من المتغيرات المستقلة X_i وقيمة المعلمات المقدرة (قيم bi)، وهذه المعلمات تقيس لوغاريتم نسبة الترجيح (احتمال وقوع الحدث مقسوما على عدم وقوعه) ، و u هي نسبة الخطأ.

و بناء عليه، فإن معادلة الانحدار بالنسبة للفرد النشيط اقتصاديا بشكل عام كالتالي:

$$H_i = b_0 + b_1 \text{ Age} + b_2 \text{ MRS} + b_3 \text{ ED} + b_4 \text{ RW} + b_5\text{Gender} + u \ldots\ldots (3)$$

When $H_i = 1$, then the ith Person is working, so

$$\text{Ln } (P) = \text{Ln } P\,(H_i = 1\,) / (\,1 - P\,(H_i = 1\,)\,) \ldots\ldots (4)$$

حيث إن P هي احتمالية أن يكون الفرد نشيطاً اقتصادياً، وعليه، فإن Ln P هو اللوغاريتم الطبيعي لاحتمالية أن يكون الفرد نشيطا:

$$\text{Ln } P = \text{Ln } (p / (1 - P)) = H_i \rightarrow e^h = P / (1 - P) \ldots\ldots (5)$$

و بناء على ما تقدم، فإن احتمالية أن يكون الفرد نشيطا اقتصاديا على النحو التالي:

$$P = (\text{working person} = 1) = e^h / (1 + e^h) \; ...... (6)$$

أما في حالة تقدير دالة المشاركة في النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية بشكل خاص، فسيتم اللجوء إلى النموذج السابق لتطبيقه على النساء فقط.

- المرحلة الثانية: تقدير دالة عدد ساعات العمل المعروضة ، وسيتم ذلك من خلال تقدير معادلة أجر الأفراد الذين يعملون ويتقاضون أجرا، و من ثم تعويضها لدى الأفراد النشيطين اقتصادياً ولا يعملون (المتعطلون)، وذلك باستخدام طريقة الانحدار الخطي (Linear Regression)، ومن ثم سيتم تطبيق النموذج لتقدير دالة عدد ساعات العمل المعروضة على النحو التالي:

$$Wh = b_0 + b_1 \, Age + b_2 \, MRS + b_3 \, ED + b_4 \, W + b_5 Gednder + u \; ...... (7)$$

أما في حالة تقدير عدد ساعات العمل للمرأة الأردنية بشكل خاص، فسوف يتم اللجوء إلى النموذج السابق لتطبيقه على النساء فقط.

١-٨ تعريف متغيرات النموذج القياسي :

أولاً:المتغيرات التابعة

- المتغير التابع في النموذج الأول (H): هو متغير وهمي يقيس حالة الفرد بالنسبة للنشاط الاقتصادي، حيث سيأخذ القيمة صفراً للأفراد غير النشيطين اقتصاديا، والقيمة واحد للأفراد النشيطين اقتصاديا، و يكون الفرد نشيطا اقتصاديا إذا كان مشتغلا أو متعطلا خلال فترة زمنية محددة، و يعرف الشخص المشتغل بأنه أي شخص سواء أكان ذكراً أو أنثى وعمره ١٥ سنة – ٦٥ سنة، عمل خلال فترة الإسناد الزمني و التي تقاس بسبعة أيام تسبق يوم مقابلته، ولمدة ساعة واحدة على الأقل بأي عمل، سواء كان مستخدماً بأجر، أو يعمل لحسابه الخاص، أو كان صاحب عمل و لديه مستخدم واحد على الأقل، أو في مصلحة تملكها الأسرة بأجر، أو بلا أجر، أو في أي عمل آخر بلا أجر كالمتدربين لغايات امتلاك الخبرة، ولا يعدّ المتطوعون مشتغلين حسب هذا التعريف. أما المتعطل، فهو أي شخص ذكرا كان أم أنثى وعمره ١٥ سنة – ٦٥ سنة، لم يزاول أي عمل كان خلال السبعة الأيام التي سبقت يوم مقابلته، وكان باحثاً عن عمل، وقادراً عليه، وراغباً فيه، ومتاحاً له خلال هذه الفترة، كما ويضم هذا المتغير الأفراد غير النشيطين اقتصاديا(دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة،٢٠٠٤).

- المتغير التابع في النموذج الثاني (Wh): هو متغير متصل يقيس مجموع ساعات العمل الفعلية التي عملها الفرد في جميع الأعمال خلال السبعة الأيام التي سبقت يوم المقابلة.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

هي مجموعة المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية التي تؤثر في دخل الفرد ذكرا كان أم أنثى في النشاط الاقتصادي، وهي حسب النموذجين السابقين:

١- العمر (AG): هو متغير متصل يقيس عمر الفرد بالسنوات الكاملة.

٢- الحالة الزواجية (MRS): هو متغير وهمي سيأخذ قيمتين: صفر للفرد غير المتزوج حالياً (أعزب، مطلق، أرمل، منفصل)، وواحد للفرد المتزوج حاليا.

٣- التعليم (ED) : هو متغير متصل يقيس عدد سنوات التعليم.

٤- الأجر الاحتياطي(RW)، الأجر (W): هو متغير متصل يقيس الأجر الشهري للفرد بالدينار.

٥- النوع الاجتماعي (Gender): هو متغير وهمي سيأخذ قيمتين: واحد للذكر وصفر للأنثى.

٦- u: الخطأ العشوائي.

١-٩ فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

أولا: ما يخص المشاركة في النشاط الاقتصادي:

١- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، والعمر(Age).

٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في النشاط الاقتصادي، والحالة الزواجية للفرد(MRS).

٣- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في النشاط الاقتصادي، وعدد سنوات التعليم(ED).

٤- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في النشاط الاقتصادي، والأجر الاحتياطي (Reservation Wage).

٥- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في النشاط الاقتصادي، والنوع الاجتماعي(Gender).

ثانيا: ما يخص عدد ساعات العمل المعروضة:

١- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل المعروضة، والعمر(Age).

٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل المعروضة، والحالة الزواجية للفرد(Ms).

٣- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل المعروضة، وعدد سنوات التعليم(ED).

٤- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل المعروضة، والأجر من العمل.

٥- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل المعروضة، والنوع الاجتماعي.

١-١٠ تسلسل الدراسة:

تتضمن الدراسة خمسة فصول يتحدث الأول منها عن الدراسة بشكل عام، وأهميتها، وأهدافها، أما الفصل الثاني، فيتحدث عن الدراسات السابقة التي بحثت في مثل موضوع الدراسة، والفرضيات كما يتحدث عن الإطار النظري وعرض العمل واشتقاق منحنى عرض العمل ومحدداته، وتخطيط قوة العمل، والتطرق إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي ومحدداتها، أما الفصل الثالث منها، فسيكون عن سوق العمل الأردني وإلقاء الضوء على بعض البيانات الإحصائية عبر السنين والمقارنة بينها، أما الفصل الرابع، فيهتم بتحليل البيانات، وأما الفصل الخامس، فيتحدث عن النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ الإطار النظري

٢-١-١ تمهيد

يعبر مفهوم قوة العمل عن مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلاً والقادرين على العمل والراغبين فيه والذين يبحثون عنه ولا يجدونه ، أي أن قوة العمل تتكون من العاملين والعاطلين عن العمل، ويمكن تعريف العاملين بأنهم مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون مقابل أجر أو ربح معين بغض النظر عن عدد ساعات العمل اليومية، كما يمكن تعريف العاطلين عن العمل بأنهم مجموع الأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه، وبالتالي يمكن استثناء الأطفال والشيوخ والعجزة، وذلك لعدم قدرتهم على العمل، وربات البيوت غير الراغبات في العمل ، وكذلك الطلاب لعدم رغبتهم في العمل، والمساجين لعدم قدرتهم على العمل، مع أن بعض الدول تقوم بتوفير أعمال معينة لهم. الطلافحة،(١٩٩٣)

٢-١-٢ عرض العمل

تعد رغبة حصول الفرد على السلع والخدمات الدافع الأساسي للعمل، إذ إنه من خلال العمل يستطيع الفرد أن يتلقى أجراً معيناً يتم الاعتماد عليه لشراء السلع والخدمات، ومن ثم استهلاكها، ومن هنا يتضح أن الفرد يقسم وقته ما بين العمل " الإنتاج" ووقت الراحة " وقت الفراغ" الذي يتخلله الاستهلاك، مما يدفعنا إلى دراسة الدور الإنتاجي للفرد الذي يكون على صورة عرض الفرد لعمله في السوق، ودراسة العوامل المؤثرة فيه.

عرّف باتن (Patten,1971)، عرض العمل بأنه قوة العمل التي هي المجموع الكلي: الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، أما أديسون (Addison,1979)، فقد حاول وضع تعريف لعرض العمل الكلي بحيث يستطيع قياسه، فهو -عنده- حاصل ضرب معدل المشاركة في قوة العمل في متوسط عدد ساعات العمل للفرد الواحد.

أما بلانتي وجاكسون (Bellante and Jakson,1983)، فقد عرفا عرض العمل الفردي بأنه عدد ساعات العمل التي يرغب الفرد في العمل بها ويقدر أن يعملها عند مستوى أجر معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كالدخل. وقد جاء بعد ذلك كاين (Cain,1990)، ليقسم المجتمع إلى فئات عمرية حتى يتسنى له القيام بتعريف قوة العمل، فقد عرفها بأنها مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل ويعملون فعلاً، والذين يقدرون على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه ولا يجدونه، بمعنى أن قوة العمل تتكون من العاملين والمتعطلين.

٢-١-٣ العوامل المؤثرة في عرض العمل ومحدداته:

إن قرارات عرض العمل أو ما يسمى قرار المشاركة يعتمد على النظرية النيوكلاسيكية لتعظيم المنفعة ووقت الراحة(وقت الفراغ) مأخوذاً كسلعة لها سعرها مقاساً بالأجر الضائع الناجم عن عدم المشاركة. يتأثر هذا القرار خاصة على مستوى الأسرة بعدة خصائص ديموغرافية، وعلى الخصوص فيما يتعلق بمساهمة الإناث، وكذلك بمستوى الأجر الصافي الحقيقي مما يعطي دوراً لضرائب الدخل والتضخم للتأثير في قرار عرض العمل (الطحاوي، ١٩٩٥).

ويتوقف عرض العمل على مجموعة من العوامل أهمها:

١. حجم السكان وهيكله: لا شك أن ارتفاع أو انخفاض كثافة السكان في أي مجتمع ينعكس في شكل زيادة أو نقصان في كميات العمل المتاحة. ذلك لأن حجم السكان هو الذي يحدد الأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل، وبشكل عام، كلما ارتفع معدل النمو السكاني، تزايدت الأيدي العاملة الجديدة التي يتم بها تغذية سوق العمل، إلا أن كثافة أو قلة السكان ليست مسألة مطلقة بحيث نحدد حجماً معيناً للسكان يكون هو الأمثل، وكل حجم يتجاوزه يجعل البلد كثيف السكان، والحجم الذي يقل عنه يكون عنده البلد خفيف السكان. أي أنها مسألة نسبية تتحدد في ضوء العلاقة بين حجم السكان (وبالتالي حجم الأيدي العاملة المستمدة منه) وكميات الموارد المتاحة. (الطحاوي، ١٩٩٥)

٢. مستوى الأجر: إن عرض العمل كعرض أي سلعة أو عنصر آخر يتأثر طرديا بالثمن بوجه عام، فارتفاع ثمن العمل أو الأجر يؤثر في عرض العمل، ويتضح أثر عامل الأجر باتجاهين هما أثر الدخل وأثر الإحلال.

٣. تفضيلات الأفراد بالنسبة للأجر ووقت الفراغ: يتأثر عرض العمل (عدد ساعات العمل) بتفضيلات الأفراد، فكل فرد يفاضل بين الأجر الإضافي الذي يحصل عليه مقابل زيادة عمله ووقت الفراغ الذي يتمتع به عند تقليل كمية عمله. وتختلف أسس المفاضلة باختلاف الأفراد فالبعض يفضل زيادة ساعات عمله لاكتساب أجر أعلى، وذلك مقابل تقليل وقت راحته أو فراغه. والبعض الآخر يفضل الحصول على وقت فراغ أطول وأجر أقل نظراً

لارتفاع منفعة وقت الفراغ الإضافي بالنسبة لمنفعة الأجر الإضافي المترتب على زيـــادة ساعات العمل.

٤. الظروف الاجتماعية والدينية السائدة: نقصد بهذه الظروف مجموعة من العوامـــل التـــي تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وبالتالي تمارس تأثيراً مختلفاً في عرض العمل في البلـــدان المختلفة. ومن هذه العوامل: سن بداية العمل، سن التقاعد، نظرة المجتمع والدين لاشتغال النساء، المستوى الصحي العام، التشريعات التي تحدد ساعات العمل .

٥. انتقالات عنصر العمل: إذا كان عرض العمل يتحدد بعدد الأيدي العاملة المعروضة فـــي سوق العمل، فمن الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلباً أو ايجاباً بأية هجرة خارجية مـــن البلد أو إليها، فالأيدي العاملة التي تنتقل إلى البلد تمثل عرضاً إضافياً يؤدي إلى زيـــادة العرض الكلي لعنصر العمل، والأيدي العاملة التي تغادر البلد تخفض عـــرض العمـــل الموجود عن العرض الممكن وفقا لحجم السكان و هيكله.

٦. التكلفة الاجتماعية للعمل: تتمثل هذه التكلفة في كل التضحيات والأعباء التـــي يتحملهـــا المجتمع في سبيل إعداد وتجهيز القوة العاملة بالشكل الذي يجعلها صالحة للاشتراك فـــي عملية الإنتاج، فلا بد من تلبية حاجات العمال من السلع والخدمات حتى يتمكنـــوا مـــن ممارسة النشاط الاقتصادي، إذ إنهم لن يتمكنوا بدونها من أداء أعمالهم بالكفاءة المطلوبة، وهذه السلع والخدمات يمكن اعتبارها مستلزمات إنتاج لعنصر العمـــل، وبالتـــالي كلمـــا ارتفعت التكلفة الاجتماعية للعمل انخفضت قدرة المجتمع على تغطيتها وبالتـــالي قدرتـــه

على إعداد وتجهيز الأيدي العاملة التي تمول سوق العمل، فينخفض العرض. (الطحاوي، ١٩٩٥)

٢-١-٤ اشتقاق منحنى العرض:

يستند اشتقاق دالة العرض على مستوى الفرد إلى عملية تعظيم المنفعة، إذ تفترض النظرية الاقتصادية أن الفرد يعظم منفعته المشتقة من استهلاكه من السلع والخدمات بما في ذلك وقت الفراغ في حدود دخله الذي يحققه من العمل وغيره(شحاتيت، وابراهيم، ١٩٩١).

ويتفق الاقتصاديون على أن عرض العمل المشتق من عملية تعظيم المنفعة هذه يعتمد على الأجور الحقيقية والدخل، أي :

$$H= f(w/p, I) \ldots\ldots (8)$$

حيث إن

H: ساعات العمل المعروضة على مستوى الفرد

w/p: الأجر الحقيقي

I: الدخل من غير العمل

ومن خلال المعادلة (8) يتبين أن عدد ساعات العمل المعروضة على مستوى الفرد دالة في الأجر الحقيقي والدخل من غير العمل، حيث إن زيادة دخل الفرد يؤدي إلى زيادة استهلاكه من جميع السلع العادية بما في ذلك وقت الراحة، مما يعني انخفاض عدد الساعات المخصصة للعمل، وهذا ما يسمى بتأثير الدخل، أما الأجر فينقسم تأثيره في ساعات العمل إلى قسمين : الأول هو أثر الدخل، فزيادة الأجور تعني زيادة الدخل، وبالتالي تقليل ساعات العمل، والقسم الثاني هو أثر الإحلال، والذي يعني أن زيادة الأجر تعني ارتفاع سعر وقت الراحة، فالأجر هو الخسارة

التي يتكبدها الفرد نتيجة تخليه عن ساعة عمل واحدة، وعليه، فإن الفرد سوف يقلل من وقت الراحة، أديسون (Addison,1979).

ومن هنا فإن تأثير الأجر في ساعات العمل لا يمكن تحديده مسبقاً، فإذا زاد أثر الإحلال على أثر الدخل السالب، فإن تأثير الأجر في ساعات العمل يكون موجباً، وإذا حدث العكس، يكون تأثير الأجر سالباً، وهذا ما يسمى في النظرية الاقتصادية بمنحنى عرض العمل المنعكس إلى الخلف (Backward Bending Labor Supply Carve)، أديسون (Addison,1979).

ويتكون منحنى عرض العمل على مستوى الاقتصاد من مجموع عرض العمل لكل الأفراد في المجتمع، لذلك فإن محددات عرض العمل على مستوى الاقتصاد هي الأجور الحقيقية والدخل أيضاً.

٢-١-٥ المستوى التوازني للعمالة (النظرية الكلاسيكية):

كأي سوق أخرى فإن العرض والطلب يجريان في السوق ويحددان في سوق تنافسية حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوبة والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض جوانبها (زيادة العرض، أو الطلب، أو نقصان أحدهما). فزايدة العرض، أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور، ونقطة توازن جديدة. والعكس صحيح أيضاً ويمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، وتدخل نقابات العمال، وعدم مرونة الأجر، وتكلفة تكون رأس المال البشري، وتكلفة الانتقال ويرها.

وعند تلاقي عرض العمل والطلب في السوق تتحقق نقطة التوازن، وتتحرك أسواق العمل التنافسية نحو التوازن عبر عملية إعادة النظر التي يجريها العمال وأرباب العمل على الأجر الذي يسعون اليه أو يعرضونه. وأن الأثر طويل الأمد في الأجور مرتبط عكسياً بمرونات العرض والطلب في سوق عمل معينة.

٢-١-٦ هيكل تخطيط قوة العمل:

إن الفكرة الأساسية في تخطيط قوة العمل على المستوى الكلي تستند إلى سعي الدولة لتوفير توازن في سوق عملها ليصل إلى مواءمة كل من العرض والطلب من حيث الكم والنوع (الاختصاص ومستويات المهارة)، والزمان، والمكان، وهذه المواءمة هي بالضرورة مستقبلية. وبالتالي فهي تحتاج إلى دراسة كل من العرض الحالي ومحدداته واتجاهاته، والطلب الحالي ومحدداته واتجاهاته. وبإجراء الحسابات اللازمة لكل من العرض والطلب المستقبليين يمكن حصول التوازن التلقائي وهو نادر، أو ضرورة اتخاذ خطوات معينة في جانبي العرض والطلب وخصوصاً عرض المؤهلات لكي تتلاءم سوق العمل المستقبلية والإسقاطات الاقتصادية أو التنموية للبلاد.

٢-١-٧ المشاركة في النشاط الاقتصادي:

عرف هاميرمش و ريس (Hamermesh and Rees, 1984)، المشاركة في النشاط الاقتصادي بأنها نسبة قوة العمل إلى السكان، وبناء على هذا التعريف يمكن حساب معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب العمر، أو النوع الاجتماعي، أو المنطقة الجغرافية.

أما أبو جابر(١٩٩١)، فقد عرّف معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على طرق حسابه بأنه نسبة قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون) إلى إجمالي عدد السكان، وهو معدل المشاركة الخام، أو أنه نسبة قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون) إلى عدد السكان ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، وهو معدل المشاركة المنقح.

ويرتبط معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بمعدلات البطالة التي تعبر عن نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل أبو السندس، (١٩٩١)، إذ إنه خلال فترات الركود الاقتصادي يتزايد معدل البطالة وتزداد مدة التعطل عن العمل، ومما يتسبب لبعض الباحثين عن العمل بالإحباط واليأس من وجود أية فرصة عمل مناسبة، فيتوقفون عن البحث عن عمل، وبالتالي فإنهم يخرجون من حسابات قوة العمل، ويبدو في هذه الحالة عدد العاطلين عن العمل أقل من العدد الحقيقي، ويظهر حجم قوة العمل أقل من الحجم الفعلي، وكذلك معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، ويدعى هذا بأثر العامل المحبط (Discouraged Worker) الذي يعكس علاقة سلبية بين معدل البطالة ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، كاين (Cain, 1976).

ومن ناحية أخرى فإن تزايد معدل البطالة يؤدي ببعض العمالة الثانوية مثل ربات البيوت والأبناء الذين لا يرغبون في العمل، إلى البحث عن العمل لدعم دخل أسرهم عند تعطل العامل الرئيسي، مما يزيد من عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي يضخم قوة العمل، وظهور معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل مرتفع، ويسمى هذا بأثر العامل المضاف.

ومن هنا يمكن القول أن علاقة معدل البطالة ومعدل المشاركة في النـــشاط الاقتـــصادي تكون طردية إذا زاد حجم أثر العامل المضاف عن أثر العامل المحبط، وتكون عكسية إذا كـــان حجم العامل المحبط أكبر من حجم أثر العامل المضاف. الطلافحة، (١٩٩٣).

٢-١-٨ العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي:

من خلال العرض السابق يمكن أن نستخلص العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي كما يلي أبو جابر، (١٩٩١):

١- عدد السكان: إن لعدد السكان الأثر المباشر في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث إن عدد السكان يتناسب عكسيا مع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في ظل ثبات العوامل الأخرى.

٢- عدد العاملين في الدولة: إن لعدد العاملين الأثر المباشر في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه أثر مضلل في حالة بعض الدول النامية ذات الاقتصاد المفتوح والمعتمدة على عنصر العمل في العمليات الإنتاجية الموجودة بها، حيث إنه في هذه الحالة سيكون ذا قيمة عالية ودالة على أن الإنتاج كبير في هذه الدول، رغم أنه ليس كذلك كون أن الطرق الإنتاجية في هذه الدول كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.

٣- معدل النمو السكاني: إن لهذا العامل الأثر الضعيف -في حالة معدلات النمو الطبيعية- في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، وعند حدوث طفرات في معدلات النمو المتأتية من الهجرات القسرية، أو من الكوارث الطبيعية، وغيرها فإن لهذا العامل الأثر الأكبر في

معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث إن مثل هذه الطفرات تحدث تغييراً جذرياً في التوزيع العمري للسكان.

٢-٢ الدراسات السابقة:

٢-٢-١ تمهيد:

بناء على نظرية " توزيع الوقت" التي قدمها مينسر (Mincer 1962) التي تقوم على أن الفرد يوزع وقته ما بين الاستهلاك والعمل لتعظيم منفعته، فإن قرار الفرد بالمشاركة في قوة العمل هو عبارة عن محصلة تأثير عدة عوامل تخص الأسرة إلى جانب عوامل تخص سوق العمل، لذلك فإن عرض العمل يعتمد على الأجر والدخل.

وبما أن وقت الراحة هو الوقت الذي لا يشتغل في العمل، فيمكن أن ننظر إلى الطلب على الراحة باعتباره الوجه الآخر لعرض العمل، لذا فإن عرض العمل يتأثر بتكلفة الفرصة البديلة وبحجم ثروة الفرد ومستويات تفضيلاته ايرنبرج (Irenbearge,1994). فتكلفة الفرصة البديلة هي تكلفة الساعة التي يقضيها الفرد بالعمل، أي معدل الأجر. ويتجلى تأثير عامل الأجر باتجاهين هما أثر الدخل وأثر الإحلال، فإذا كانت الراحة سلعة عادية فإن أثر الدخل في ارتفاع الأجر سيزيد الطلب على الراحة، ويقلل عرض العمل، أما أثر الإحلال في الزيادة في الأجور فسيزيد عرض العمل ويقلل وقت الراحة، والأثر النهائي المتحقق من ارتفاع الأجر يعتمد على صافي الاتجاهين تانسيل (Tansel, 2001).

وقد تطورت نظرية عرض العمل فيما بعد من خلال كوستر (Kosters 1966) وألحقت بتعديل أجراه بايكر (Becker,1970) لإدخال الإنتاج المنزلي على النظرية إلى جانب عمل

السوق و وقت الراحة، لتأخذ بعين الاعتبار تأثير أعضاء الأسرة الباقين في قرار المرأة بالمشاركة في قوة العمل، وذلك من خلال الدخل الكلي المتحقق للأسرة، أي أن زيادة دخل أفراد الأسرة الذي يقاس بحجم ثروتهم ودخولهم، يرتبط بعلاقة عكسية مع عرض العمل، بمعنى أن زيادة الدخل تخفض عرض العمل، بافتراض ثبات مستوى الأجر. وقدمت اوبنهير (Oppenheir, 1982) أساساً لما أسمته النظرية الديموغرافية الاجتماعية التي تفسر زيادة معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية.

وتبعا لتعدد الأنظمة الاقتصادية والثقافية التي ينتمي إليها الباحثون، تختلف مجموعة المتغيرات التي يتم إدراجها في دراساتهم، مع الالتزام ببعض المتغيرات التي تعتبر أساسية لديهم. أما المتغيرات التي تدرج بشكل أساسي- في حال توفر البيانات- في النماذج القياسية فهي تصنف إلى ثلاثة أنواع:

١- المتغيرات الاقتصادية: كالدخل والأجر والهجرة (بشقيها الداخلية والخارجية).

٢- المتغيرات الديموغرافية: كحجم وهيكل السكان، والنوع الاجتماعي، والتعليم، ومكان الإقامة، و معدل الخصوبة، وحجم الأسرة، والحالة الزواجية.

٣- المتغيرات الاجتماعية: كالدين، ودرجة التحضر والعرق.

ولعرض الدراسات والأبحاث السابقة التي تجدر الإشارة إليها، فإنه سيتم استعراضها على شقين: دراسات اعتمدت على بيانات سلاسل زمنية، ودراسات اعتمدت على بيانات مقطعية، مع التنويه إلى أن كثيراً من الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة في النشاط الاقتصادي قد اهتمت بجانب المرأة بشكل أكبر، ولم تتناول جميع مكونات قوة العمل.

أ- الدراسات التي اعتمدت على بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data):

ومن أهم هذه الدراسات نذكر دراسة آنثوني (Anthony, 1979)، والتي قام فيها الباحث ببناء نموذج لتقدير عرض العمالة بوجود الضرائب على الدخل، حيث استخدم الباحث معادلتي الأجر السوقي (Wage Market) و الأجر الاحتياطي (Reservation Wage)، وذلك لوصف عرض العمل حيث افترض الباحث أن قرار الشخص بالعمل أو عدمه يعتمد على قيمة الوقت لدى ذلك الشخص بحيث:

١- يكون قرار الشخص للمشاركة في سوق العمل فيما إذا كان:

أجر السوق يزيد على الأجر الاحتياطي

٢- يكون قرار الشخص بعدم المشاركة في سوق العمل فيما إذا كان:

أجر السوق يقل عن الأجر الاحتياطي

وبعد ذلك قام الباحث بتقدير معادلتين للأجرين سالفي الذكر، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد الأجر الاحتياطي للفرد انخفضت مشاركته في سوق العمل.

وهنالك دراسة أوليمبيا (Olympia Bover,1991)، التي هدفت إلى بناء نموذج لتقدير عرض العمل، حيث ابتدأ نموذجه بدالة المنفعة الكلية للفرد خلال دورة حياته والتي اعتمدت على مستوى الاستهلاك، ومعدلات تفضيل الوقت، وقد عظّم الباحث هذه الدالة من خلال محدد الدخل. ولتقدير هذه الدالة تم استخدام بيانات لعشر سنوات للرجال حيث أخذ الباحث بعين الاعتبار عدداً من المتغيرات كعدد ساعات العمل الحقيقية ومستوى الاستهلاك والفرق بين عدد ساعات العمل الحالية والسابقة والعمر وسعر الفائدة وغيرها. أما النتيجة التي توصل إليها الباحث هي أن قرار الأفراد في عرض عملهم اليوم يعتمد بشكل كبير على عرض العمل في الأيام السابقة.

أما دراسة سانجلي (Sunglee,1991)، فقد قامت بدراسة معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة سيؤول بين الإناث اللواتي يعشن في أسر يترأسها ذكور، القاطنات في العاصمة، وتتراوح أعمارهن ما بين ١٥-٦٥ سنة، وهن غير ملتحقات بمؤسسات تعليمية، وقد امتدت البيانات من عام ١٩٧٠-١٩٨٠، وقد افترض الباحث في هذه الدراسة أن التعليم والوضع الاقتصادي يرتبطان بعلاقة إيجابيه بمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، وقد أدخل في النموذج عدد من المتغيرات أهمها التعليم، والعمر، والحالة الزواجية، وعامل وجود طفل واحد على الأقل تحت سن ٦ سنوات في الأسرة، ومن نتائج هذه الدراسة أن العازبات أكثر مشاركة من المتزوجات، وأن المتزوجات الأقل أطفالاً أكثر انخراطاً بالعمل، وبأن تأثير عامل التعليم زاد معدل المشاركة حتى وصل إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوية.

وهنالك دراسة حسين الطلافحة (١٩٩٣)، التي هدفت إلى تقدير دالة عرض العمل حسب المستوى التعليمي، والمستوى القطاعي، ولتقدير ذلك استخدمت هذه الدراسة بيانات سلاسل زمنية للمدة ١٩٦٨- ١٩٩٠، ومن ثم قدّر الباحث النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وقد توصل الباحث إلى أن للأجر الحقيقي أثراً ايجابياً في معدل المشاركة في قوة العمل، وفي كمية العمل المعروضة، وذلك لحملة الشهادات الثانوية العامة فما دون، ولم يظهر أثر للأجور الحقيقية في كمية العمل المعروضة لحملة الدبلوم والبكالوريوس، أما على المستوى القطاعي، فقد ظهر الأثر الايجابي للأجور الحقيقية في كمية العمل المعروضة، إلا أنه لم يكن هناك أثر في قطاعي الكهرباء والماء والخدمات المالية والتأمين.

وفي دراسة جدعون (١٩٩٩)، تحدث الباحث في دراسته عن الأثر الضريبي في عرض العمالة في سوق العمل الأردني، وقد تطرق الباحث إلى الطرق الرياضية المتعلقة باشتقاق عرض العمالة، ولجأ إلى النظرية الاقتصادية التي اعتمدت مفهوم تعظيم المنفعة لاشتقاق عرض العمالة ضمن محددي الوقت والدخل وقد أظهرت هذه الدراسة الأثر الايجابي للأجر الحقيقي في كمية العمل المعروضة في سوق العمل الأردني.

أما دراسة جاموتّي (Jaumotte 2003)، التي هدفت إلى التركيز على أسباب ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتقييم العوامل التي تحدد نمط هذه المشاركة في هذه الدول التي يتأثر فيها معدل مشاركة المرأة في قوة العمل بعدد من السياسات المستخدمة، مثل ما يسمى النظام الضريبي العائلي، وإعانات الأطفال، وإجازة الأمومة، وسياسة مكافحة التمييز، وقد ركزت الدراسة على النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال، وتتراوح أعمارهن

بين (١٥-٦٥) سنة، في ١٧ دولة فقط، معتمدة على بيانات الأعوام من ١٩٨٥-١٩٩٩، كما شملت المتغيرات التالية في التحليل: الحوافز الضريبية، وإعانات رعاية الأطفال، ومدفوعات الأطفال، وإجازة الأمومة المدفوعة، ومعدل الإنفاق العام على الأطفال، ونسبة النساء المتزوجات في هذه الدول، وعدد الأطفال لديهن ممن أعمارهم تقل عن ١٤ سنة، إضافة إلى المتغيرات المعروفة كالتعليم والعمر ونسبة البطالة بين الذكور والإناث. وقد أظهرت نتائج التحليل أن العوامل التي تزيد من مشاركة المرأة هي؛ الحوافز الضريبية، وإعانات رعاية الأطفال، وإجازة الأمومة، وتوفر فرص عمل بدوام جزئي. وفي المقابل تبين أن العوامل التي تخفض معدل المشاركة للمرأة هي مدفوعات الأطفال نتيجة لوجود أثر الدخل. وقد أوصت الدراسة بأن لا يكون العمل على تنشيط مشاركة المرأة في سوق العمل على حساب تخفيض معدل الخصوبة، وأوصت بتطوير نظام الحوافز الضريبي المتعلق بالمشتغل الثاني في الأسرة، مقارنة مع المشتغل الأعزب، وذلك لزيادة معدل انخراط المتزوجات في سوق العمل.

ب-الدراسات التي اعتمدت على البيانات المقطعية (Cross Sectional Data):

من أهم هذه الدراسات نذكر دراسة الباحث رانسوم (Ransom, 1987)، التي اعتمد فيها الباحث في اشتقاقه لدالة عرض العمالة للرجال المتزوجين على دالة منفعة الأسرة، الأمر الذي دعا الباحث إلى اشتقاق معادلة عرض العمالة للرجل المتزوج من امرأة عاملة، وللرجل المتزوج من إمرأة غير عاملة. وذلك بعد إجراء بعض العمليات الرياضية، وتم تقدير هذه المعادلات عن طريق استخدام بيانات مقطعية ل ١٢١٠ أسرة أخذت للعام ١٩٧٧، والنتيجة التي وصل إليها الباحث هي عدم وجود فرق كبير بين عرض العمل للرجل المتزوج من امرأة عاملة،

والرجل المتزوج من امرأة غير عاملة. وذلك باستخدام طريقة Likelihood Estimation Model.

أما دراسة الشخاترة (١٩٩٠)، فقد هدفت إلى التعرف إلى أسباب انخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، واستعراض العوامل الأكثر تأثيرا في السوق، حيث قام الباحث بتصميم ثلاثة نماذج، وأدرج الحالة الزواجية كمتغير في أحد هذه النماذج، وله ثلاث قيم تخص المرأة: العزباء، والمتزوجة حاليا، والتي سبق لها الزواج، ووجود أطفال بالنسبة للنساء المتزوجات، بالإضافة إلى المتغيرات المشتركة كالتعليم، والعمر ومعدل البطالة ومعدل الأجر الحقيقي والدين، وقد افترض الباحث أن القيود الاجتماعية، وحجم الأسرة ودخلها، و معدل البطالة تؤثر بشكل عكسي في معدل المشاركة في قوة العمل. وقد بينت هذه الدراسة أن القيود الاجتماعية أكثر تأثيراً في المرأة العزباء، وأن تأثير العمر يأخذ مقلوب شكل U، وقد لوحظ أن معدل المشاركة يزيد بشكل ملحوظ للأعمار بين ٢٠-٢٩ سنة لكل الحالات الزواجية.

وفي دراسة زابل (Zabel 1993)، حيث حللت هذه الدراسة العلاقة بين عدد ساعات العمل ومعدل المشاركة في سوق العمل. وقد استخدم الباحث أربعة نماذج قياسية تحدثت عن تقدير عرض العمالة وهي:

1- Heckman's Model.
2- Cogan's Fixed-Cost Model.
3- Moffitt's Minimum Hours Constraint Model.
4- A Generalized Version of Heckman's Model.

حيث بيّن الباحث أن جميع هذه النماذج اعتمدت على الأجر كمتغير في دالة عدد ساعات العمل، وبعد ذلك قام الباحث بتطبيق هذه النماذج الأربعة على بيانات مقطعية لسنة ١٩٨٦. وذلك

لتقدير عرض العمل للنساء المتزوجات باستخدام طريقة Likelihood Estimation Model. وأخيراً قدّرت هذه الدراسة مدى استجابة عرض العمل للتغير الحاصل في الأجور، وللتغير الحاصل في الدخل من غير العمل. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النموذجين الثاني والثالث متقاربان جداً في جميع النتائج، حيث أشارت إلى ضعف العلاقة بين المشاركة في قوة العمل، وقرار عدد ساعات العمل.

أما دراسة ديكينسون (Dickinson,1999)، التي كان من أهدافها بناء نموذجين لعرض العمل، حيث افترض الباحث في النموذج الأول ثبات عدد ساعات العمل، وهنالك حرية في اختيار نوع العمل، أما في النموذج الثاني فقد قام الباحث فرض الحرية في اختيار عدد ساعات العمل ونوعيته. يقول الباحث هنا: إنه من الممكن أن يكون جزء من الوقت الذي يقضيه الشخص في عمله على شكل وقت فراغ، كتناول فنجان من القهوة مثلاً، أي أنه قسم وقت العمل إلى قسمين، بحيث يكون القسم الأول هو وقت العمل الفعلي، والوقت الآخر هو وقت الفراغ خلال وقت العمل، وبعد ذلك واصل الباحث دراسته هذه في اشتقاق عرض العمل حيث:

$U = U (C , h_w, h_1)$……(9)

حيث:

U: المنفعة

C: الاستهلاك

hw: الوقت الفعلي للعمل

h_1: جميع وقت العمل

وبعد ذلك تطرق الباحث إلى ما يسمى معادلة سلاتسكي (Slutsky Equation)، وذلك لمعرفة أثر التغير في الأجر في عرض العمالة، ووصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بينهما.

إلا أن هذه الرسالة قد اعتمدت على نموذج هيكمان (Heckman,1974) الذي قام بتقدير معادلة أجر للأفراد النشيطين اقتصادياً ولا يتقاضون أجراً، وقد تم تقدير هذه المعادلة بناء على الصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد (ذكوراً وإناثاً) حيث أطلق عليه اسم الأجر الاحتياطي، مع التركيز على أن جميع الدراسات السابقة قامت بتقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي أو عرض العمل كل على حدة، وقد استفاضت هذه الدراسات في تقديرها على مستوى النوع الاجتماعي للإناث فقط، مع إهمالها التقدير لكلا الجنسين.

الفصل الثالث

عرض العمل ومعدل المشاركة في قوة العمل في الأردن

٣-١ تمهيد:

شهد الاقتصاد الأردني خلال السنوات العشر الماضية تطوراً سريعاً وملحوظاً، ولكن هذا التطور لم يكن كافياً لاستيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين عن العمل، إضافة لذلك أدى انخفاض الإنتاجية وارتفاع البطالة وتدني نسبة السكان النشيطين اقتصادياً إلى تسجيل زيادة هامشية فقط لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي.(الأجندة الوطنية، وزارة العمل الأردنية، ٢٠٠٦).

ويعاني الأردنيون العاطلون عن العمل من صعوبة إيجاد فرص عمل من خلال مؤسسات التشغيل الحكومية، بسبب تشتت هذه المؤسسات وعدم فعاليتها، مما يولد إحباطاً لدى كثير منهم، ويدفعهم للتوقف عن البحث عن العمل.

وفي ظل الوضع الراهن قد يرتفع معدل البطالة من ١٢,٥% في العام ٢٠٠٤ إلى مستويات غير مسبوقة تصل إلى أكثر من ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥، ومع أن الحكومات المتعاقبة قد تعاملت بجدية مع هذه التحديات. إلا أن الجهود المبذولة تمخضت عن نتائج متواضعة، ويعزى سبب هذا الأمر بشكل خاص إلى تفكك برامج التصحيح الاقتصادي وغياب المنهجية المتكاملة التي يمكن اتباعها.(الأجندة الوطنية، وزارة العمل الأردنية، ٢٠٠٦)

٣-٢ قوة العمل ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي:

تشير بيانات قوة العمل في سوق العمل الأردني إلى أن إجمالي قوة العمل بلغت في سنة ١٩٧٠ (٢٩٩,٩ ألف)، شكل الذكور منها ما نسبته ٩٤%، بينما شكلت الإناث ما نـسبته ٦%، واستمر إجمالي قوة العمل في التزايد حتى وصل في سنة ٢٠٠٦ إلى (١٢٢٧,٢٤ ألف). شكّل الذكور منها ما نسبته ٨٤,٣%، في حين بلغت نسبة الإناث ١٥,٧%، وبزيادة قـدرها ٩,٧% للإناث عن سنة ١٩٧٠، ويعزى هذا إلى الارتفاع في عدد الإناث النشيطات اقتصادياً، إذ بلـغ عدد الإناث النشيطات اقتصادياً في سـنة ١٩٧٠ (١٩,١ ألـف) ليـصبح فـي سـنة ٢٠٠٦ (١٩١٩,٧ ألف)، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمات وانخراطهن في العمل، وتغير النظرة الاجتماعية للمرأة العاملة بشكل نسبي. و يبين الجدول (٣-١) إجمالي قـوة العمـل ومعـدل المشاركة في قوة العمل.

جدول (٣-١)

إجمالي قوة العمل ومعدل المشاركة في قوة العمل، سنوات مختار

(العدد بالألف)

السنة	عدد السكان	إجمالي قوة العمل			معدل المشاركة في قوة العمل		
		الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
1970	3993.0	280.8	19.1	299.9	37.0%	2.6%	19.9%
1975	4139.4	330.5	24.9	355.4	36.4%	2.9%	19.7%
1982	4264.0	407.9	43.3	451.2	38.4%	4.3%	21.1%
1985	4383.0	444.9	57.5	502.4	37.8%	5.1%	21.1%
1988	4506.0	503.9	68.3	572.2	39.0%	5.7%	21.4%
1990	4623.0	554.1	76.0	630.1	39.9%	6.1%	21.5%
1991	4738.0	688.5	106.5	795.0	39.7%	6.6%	23.7%
2000	4857.0	888.38	163.66	1052.0	39.6%	7.4%	23.7%
2001	4978.0	916.87	161.74	1078.61	39.7%	7.7%	24.0%
2002	5098.0	944.1	178.96	1123.0	39.6%	7.1%	23.6%
2003	5230.0	965.24	168.37	1133.60	39.8%	6.6%	23.5%
2004	5350.0	998.32	158.65	1156.97	40.1%	7.3%	23.9%
2005	5473.0	1019.20	181.84	1201.0	40.0%	7.5%	23.8%
2006	5598.88	1035.54	191.69	1227.24	37.0%	٧,٤%	19.9%

المصدر:السنوات (١٩٧٠-١٩٩٠) من دراسة حسين الطلافحة، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن ١٩٩٣.

السنة (١٩٩١) من دراسة العمالة والبطالة والعائدين والفقر ١٩٩١، دائرة الاحصاءات العامة ١٩٩٣.

تم احتساب البيانات المتعلقة بحجم قوة العمل من قبل الباحث بناء على تقديرات مشروع المنار الذي يجريه المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، وذلك للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦.

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل المشاركة في قوة العمل من دائرة الإحصاءات العامة ، مسح العمالة والبطالة، نشرات مختلفة، للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٦).

وبشكل عام يعتبر معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي "المنقح" في الأردن متدنياً مقارنة مع الدول الأخرى، حيث بلغ معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في اليمن (٤٥%) لسنة ٢٠٠٠ (http://www.ilo.org)، مقارنة مع (٣٩,٤%) في الأردن، وبلغ معدل النشاط

الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في عام ٢٠٠٢ (٤٤,٦%) (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٠٤) ، مقارنة مع (٣٨,٤%) في العام نفسه في الأردن، ويعود تدني معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في الأردن لسببين أساسيين هما :

١. تدني معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للإناث: حيث يبين الجدول (٣-١) أن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل بلغ في سنة 1970 (٢,٦%) وهي نسبة متدنية، وقد تذبذبت هذه النسبة حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها في سنة ٢٠٠١، إذ بلغت (٧,٧%) في هذه السنة، ويعزى هذا التدني لأسباب كثيرة من أهمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية ، وعدم وجود المهارات المطلوبة والملائمة لسوق العمل. كما يتم تفضيل أصحاب العمل الرجال على النساء أثناء التوظيف بسبب الالتزامات التي تتحملها المرأة من خلال دورها الإنجابي، وكذا ممارسة بعض أشكال التمييز التي تواجه المرأة وتعيق انخراطها في سوق العمل، على الرغم من تغير النظرة الاجتماعية لعمل المرأة نسبياً.

٢. التركيب العمري للسكان: يمتاز التركيب العمري للسكان في المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي (أي الفئة العمرية أقل من ١٤ سنة) ، حيث تشير تقديرات السكان في الأردن عام ١٩٩٠ إلى أن نسبة السكان الذين هم دون سن (١٤) سنة (٥٠,٥%) من السكان، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع نسبة هذه الفئة في الدول المتقدمة إذا لا تتجاوز (٢٢%) من مجموع سكانها في العام نفسه. وسيكون ارتفاع نسبة السكان صغار السن على حساب انخفاض نسبة السكان في سن العمل. وبذلك يرتفع معدل

الإعالة الخام، وبقيت هذه النسبة تنخفض حتى وصلت في نهاية سنة ٢٠٠٤ إلى ٣٧,٢%، ومع هذا الانخفاض فإنها ما زالت نسبة كبيرة مقارنة مع الدول المتقدمة.(شبكة المعلومات البيئية في الأردن، ٢٠٠٥).

٣-٣ حجم قوة العمل ومعدل المشاركة في سوق العمل الأردني حسب المستويات التعليمية:

يبين الجدول (٣-٢) حجم قوة العمل ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المستويات التعليمية، وتشير الأرقام فيه إلى أن المستوى التعليمي (أقل من ثانوي) قد شكل أعلى نسبة من حجم قوة العمل خلال السنوات المختارة، يليه المستوى التعليمي (بكالوريوس فأعلى)، ويعزى ذلك إلى أن معظم الوظائف أو الأعمال في سوق العمل الأردني هي الأعمال المهنية والحرفية التي لا تتطلب مستويات تعليمية عالية، إذ بلغ حجم قوة العمل ضمن المستوى التعليمي (أقل من ثانوي) في سنة ٢٠٠٠ (٥٠٤,٤٧ ألف) وبنسبة (٤٨%) من المجموع الكلي. وتزايد حجم قوة العمل ضمن هذا المستوى ليبلغ في سنة ٢٠٠٦ (٥٦٩,١ ألف)، إلا أن هذه الزيادة ليست حقيقية، بل تعزى إلى زيادة عدد السكان وذلك بدليل أن النسبة في هذا المستوى التعليمي قد انخفضت لتصبح (٤٧,٣%).

أما المستوى التعليمي (بكالوريوس فأعلى)، فقد شكل ما نسبته (١٧%) في سنة ٢٠٠٠، وتزايد حجم قوة العمل ضمن هذا المستوى خلال السنوات المختارة ليصبح في سنة ٢٠٠٦ (٢٠,٥%) و يمكن أن يعزى هذا إلى ازدياد الطلب على التعليم من قبل الأفراد للمنافسة في سوق العمل.

ويلاحظ أن المستوى التعليمي (أمي/ملم) شكل ما نسبته (٧,٤%) من حجم قوة العمل في سنة ٢٠٠٠، وانخفضت هذه النسبة خلال السنوات المختارة لتصبح في سنة ٢٠٠٦ (٥,٠%).

أما الدبلوم المتوسط فقد شكل ما نسبته (١٣,٤%) من حجم قوة العمل في سنة ٢٠٠٠، وفي سنة ٢٠٠٦ انخفض ليصبح (١٢,٢%)، ويلاحظ كذلك أن مستوى الثانوي شكل ما نسبته (١٣,٩%) تقريباً من حجم قوة العمل في سنة ٢٠٠٠، وفي سنة ٢٠٠٦ (١٤,٨%) بزيادة طفيفة.

جدول (٣-٢)

حجم قوة العمل ومعدل المشاركة حسب المستويات التعليمية، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

(العدد بالألف)

السنة	حجم قوة العمل						معدل المشاركة في قوة العمل					
	أمي/ملم	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس فأعلى	المجموع	أمي/ملم	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس فأعلى	المجموع
2000	78.83	504.47	146.22	141.37	181.15	1052.0	11.1%	37%	33.7%	61.4%	80.8%	39.4%
2002	78.47	504.47	145.23	132.90	181.15	1078.61	10.4%	36.5%	30.7%	58.8%	77.6%	38.4%
2003	79.72	530.50	161.63	142.64	208.56	1123.0	8.3%	35.8%	29.1%	57.5%	76.2%	37.4%
2004	65.64	551.82	157.0	141.99	217.11	1133.60	10.2%	35.9%	29.3%	54.2%	76.7%	37.4%
2005	72.11	574.17	154.2	133.94	222.55	1156.97	8.7%	36.1%	30.1%	53.9%	77.3%	38.3%
2006	60.40	569.1	177.64	146.90	247.0	1201.0	8.6%	35.4%	29%	53.6%	77.4%	37.7%

المصدر : تم احتساب البيانات المتعلقة بحجم قوة العمل من قبل الباحث بناء على تقديرات مشروع المنار الذي يجريه المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل المشاركة في قوة العمل من دائرة الإحصاءات العامة ، مسح العمالة والبطالة، نشرات مختلفة.

تم استبعاد سنة ٢٠٠١، لعدم توفر بيانات عن عدد السكان حسب المستويات التعليمية.

وعند الحديث عن معدل المشاركة في قوة العمل يلاحظ أن المستوى التعليمي (بكالوريوس فأعلى) حقق أعلى نسبة مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، إذ تراوحت

النسبة خلال السنوات المختارة ما بين (٧٦,٢% - ٨٠,٨%) ويفسر ذلك بأن عـــدد الـــسكان ضمن هذا المستوى يشكلون نسبة قليلة من المجموع الكلي للسكان، وأن معظم الأفراد ضـــمن هذا المستوى هم من النشيطين اقتصادياً، بينما يلاحظ أن أدنى معدل مشاركة في قوة العمل كان للمستوى التعليمي (أمي/ملم) إذ تراوح ما بين (٨,٣% - ١١,١%) ، ويعزى ذلك إلى أن معظم الأفراد ضمن هذا المستوى من غير النشيطين اقتصادياً.

٣-٤ حجم قوة العمل ومعدل المشاركة في سوق العمل الأردني حسب الحالة الزواجية:

من خلال الجدول (٣-٣) يلاحظ أن المتزوجين كانوا أكثر فئات الحالة الزواجية تمثيلاً في حجم قوة العمل، إذ بلغ عددهم (٦١٢,١٧ ألف) في سنة ٢٠٠٠ مشكلين بذلك ما نسبته (٥٨,٣%)، وأن العزاب شكلوا ما نسبته (٤٠,٦%) من قوة العمل، بينما يلاحظ أن الأفراد من غير العزاب والمتزوجين شكلوا أقل نسبة ضمن فئات الحالة الزواجية، إذ بلغت نسبتهم (١,١%) . ويفسر ذلك بأن المتزوجين هم أكثر فئات الحالة الزواجية حاجة للعمل بسبب الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، مما يدفعهم إلى العمل، أو البحث عنه.

جدول (٣-٣)

حجم قوة العمل ومعدل المشاركة حسب الحالة الزواجية، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

(العدد بالألف)

السنة	حجم قوة العمل				معدل المشاركة في قوة العمل			
	عازب /عازبة	متزوج / متزوجة	أخرى	المجموع	عازب /عازبة	متزوج / متزوجة	أخرى	المجموع
2000	427.82	612.17	12.1	1052.0	37.1%	43.8%	9.9%	39.4%
2002	489.12	619.59	14.33	1123.0	37.7%	41.6%	10.6%	38.4%
2003	514.81	605.12	13.67	1133.60	37.5%	40.0%	9.6%	37.4%
2004	520.88	625.80	10.29	1156.97	37.5%	39.9%	7.6%	37.4%
2005	512.16	676.93	11.95	1201.0	37.8%	41.2%	8.8%	38.3%
2006	533.23	680.59	13.42	1227.24	37.6%	40.3%	9%	37.7%

المصدر : تم احتساب البيانات المتعلقة بحجم قوة العمل من قبل الباحث بناء على تقديرات مشروع المنار الذي يجريه المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل المشاركة في قوة العمل من دائرة الاحصاءات العامة ، مسح العمالة والبطالة، نشرات مختلفة.

تم استبعاد سنة ٢٠٠١، لعدم توفر بيانات عن عدد السكان حسب الحالة الزواجية.

أما بالنسبة لمعدل المشاركة في قوة العمل، فيلاحظ أن المتزوجين شكلوا أعلى معدل، حيث تراوح ما بين (٣٩,٩% - ٤٣,٨%) خلال السنوات المختارة، يليهم العزاب بمعدل تراوح ما بين (٣٧,١%-٣٧,٨%).

٣-٥ حجم قوة العمل حسب الفئات العمرية:

جدول (٣-٤)

حجم قوة العمل حسب الفئات العمرية، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

(العدد بالألف)

السنة	الفئات العمرية					المجموع
	15-19	20-29	30-39	40-49	50+	
2000	68.0	415.11	301.14	151.61	116.17	1052.05
2002	70.0	454.18	316.26	164.54	118.03	1123.04
2003	75.73	452.05	311.16	177.33	117.33	1133.60
2004	77.52	448.10	329.84	184.87	116.64	1156.97
2005	72.13	464.22	347.13	201.18	116.39	1201.04
2006	67.1	480.70	342.47	216.21	120.77	1227.24

المصدر : تم احتساب البيانات من قبل الباحث بناء على تقديرات مشروع المنار الذي يجريه المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

تم استبعاد سنة ٢٠٠١، لعدم توفر بيانات عن عدد السكان حسب الفئات العمرية.

يبين الجدول السابق أن أعلى حجم لقوة العمل تمثل في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) إذ بلغ حجم قوة العمل ضمن هذه الفئة لسنة ٢٠٠٠ (٤١٥,١١ ألف) بنسبة (٣٩,٤%)، وعلى الرغم من انخفاض نسبتهم في سنة ٢٠٠٦ البالغة (٣٩,١%) إلا أن عددهم ارتفع السنة نفسها ليصل إلى (٤٨٠,٧٠ ألف). ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة تعرضت لمجموعة من العوامل من أهمها إنهاء الدراسة والانخراط في سوق العمل عاملاً أو باحثاً ، وكذلك وقوعهم ضمن سن الزواج الأمر الذي يدفعهم لأن يكونوا ضمن الأفراد النشيطين اقتصادياً.

ويلاحظ من الجدول أيضاً أن الفئة العمرية (١٥-١٩)، شكلت أقل نسبة من حجم قوة العمل، حيث بلغ حجم قوة العمل ضمن هذه الفئة (٦٨ ألف) لسنة ٢٠٠٠، وأصبحت في سنة ٢٠٠٦ (٦٧,١ ألف)، ويعتبر هذا الأمر طبيعياً ومنسجماً مع الواقع، إذ إن معظم الأفراد في هذه

الفئة العمرية هم من الطلاب يعيلهم الآباء أو أولياء الأمور، فهم من الأفراد غيـر النـشيطين اقتصادياً.

أما الفئات العمرية الأخرى، فقد اختلفت نسبة تمثيلها، ويلاحظ أنه كلما ازدادت الفئـة العمرية، قلّت نسبة تمثيلها في حجم قوة العمل.

٣-٦ معدل المشاركة في قوة العمل حسب الفئات العمرية:

يبين الجدول (٣-٥) أن الفئة العمرية (٢٥-٣٩) مثلت أعلى معدل مشاركة في قوة العمل، إذ تراوحت ما بين (٥٤,٧%- ٥٦,٦%) خلال السنوات المختارة، يليها الفئتان العمريتان (٢٠-٢٤) و (٤٠-٥٤) حيث شكلتا معدلات متقاربة خلال السنوات، ويلاحظ أن الفئة العمرية (٦٥ فأكثر) كان لها أقل معدل مشاركة في قوة العمل الذي تراوح ما بين (٦,٩% - ٩,١%)، وهذا طبيعي حيث إن سن العمل في الأردن ينتهي عند العمر ٦٥ سنة.

جدول (٣-٥)

معدل المشاركة في قوة العمل حسب الفئات العمرية، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

السنة	الفئات العمرية						المجموع
	15-19	20-24	25-39	40-54	55-64	65+	
2000	12.5%	46.0%	56.6%	46.4%	27.5%	8.7%	39.4%
2002	12.0%	46.3%	56.4%	44.3%	23.7%	9.1%	38.4%
2003	12.4%	45.8%	55.0%	44.2%	22.6%	7.6%	37.4%
2004	12.9%	44.1%	54.7%	43.7%	22.4%	7.6%	37.4%
2005	12.1%	45.1%	55.5%	44.6%	22.7%	7.9%	38.3%
2006	10.9%	45.8%	55.3%	44.7%	21.4%	6.9%	37.7%

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، نشرات مختلفة.

تم استبعاد سنة ٢٠٠١، لعدم توفر بيانات عن عدد السكان حسب الفئات العمرية.

الفصل الرابع

تحليل البيانات و النتائج القياسية

٤-١ التحليل الاحصائي والقياسي

في هذا الفصل سيتم تقدير معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي في الأردن وعدد ساعات العمل المعروضة لسنة ٢٠٠٤م، كما يلي:

٤-٢ المشاركة في النشاط الاقتصادي:

قُدرت معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي على النحو الآتي:

١. تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي في الأردن لكلا الجنسين.

٢. تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي في الأردن للإناث فقط.

٣. تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات لكلا الجنسين.

٤. تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات للإناث فقط.

ولتحقيق ذلك تم استخدام المتغيرات: النوع الاجتماعي (Gender)، والعمر (Age)، وعدد سنوات التعليم (ED)، والحالة الزواجية (MS)، والأجر الاحتياطي (RW)، وجميع هذه المتغيرات تم الحصول عليها من خلال البيانات الخام (البيانات الإفرادية) لعينة مسح العمالة والبطالة ٢٠٠٤ الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، ما عدا المتغير (RW) الذي تم الحصول عليه من خلال تقدير معادلة أجر الأفراد العاملين الذين يتقاضون أجراً، وتقديره لجميع أفراد قوة العمل في العينة (المشتغلين والمتعطلين)، بالإضافة إلى الأفراد غير النشيطين اقتصادياً، بالاعتماد

على الصفات الشخصية للأفراد : (العمر، والنوع الاجتماعي، والحالة الزواجية، وعدد سنوات التعليم، و مربع الخبرة).

وقد كانت معادلة الاجر على النحو التالي:

$$W = -47.6^{*} + 27.4^{*}\,Gender + 3.7^{*}\,Age + 8.2^{*}\,ED + 12.6^{*}\,Ms - 0.002^{*}\,Exp^{2} \quad ...(10)$$

t-ratio (-12.1) (14.7) (19.1) (34.1) (7.4) (-6.5)

$R^2 \approx 30\%$

F= 1333

* significant at the level 1%

ويلاحظ من المعادلة رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ١% بين المتغير التابع (W) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة ايجابياً لجميع المتغيرات ما عدا المتغير (Exp^2) حيث كان اتجاه العلاقة بينه وبين المتغير التابع (W) سلبية.

<u>٤-٢-١ تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي للأردن لكلا الجنسين:</u>

لتقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي لكلا الجنسين تم استخدام النموذج اللوجستي (Logistic Regression Model)، وقد كانت نتائج هذا النموذج على النحو التالي:

$$H = -4.88 + 3.54\,Gender + 0.07\,Age + 0.29ED + 0.79\,MS - 0.018\,RW \quad ...... (11)$$

S.E (0.064) (0.٠33) (0.002) (0.005) (0.035) (0.064)

ويشير النموذج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (H) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً لجميع المتغيرات ما عدا المتغير (RW) حيث كان اتجاه العلاقة بينه وبين المتغير التابع (H) سلبياً، الأمر الذي يوافق النظرية

الاقتصادية التي تشير إلى أنه كلما زاد الأجر الاحتياطي، انخفض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي.

أي أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي يزيد مع العمر وعدد سنوات التعليم، وهذا يتفق والتحليل الوصفي، كما تبين المعادلة أن معدل المشاركة للمتزوجين يزيد على غير المتزوجين، و هذا يتفق أيضا مع التحليل الوصفي.

<u>٤-٢-٢ تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي للأردن للإناث فقط:</u>

لتقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي للإناث خاصة في الأردن تم استخدام النموذج اللوجستي (Logistic Regression Model)، ويمكن كتابة نتائج هذا النموذج كما في المعادلة التالية:

$$H = -7.82 + 0.084\ Age + 0.48ED - 0.66\ MS - 0.012\ RW \ldots\ldots (12)$$

S.E (0.146) (0.004) (0.011) (0.056) (0.001)

ويشير النموذج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (H) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً للمتغيرات (Age, ED)، وسلبياً للمتغيرات (MS,RW)، الأمر الذي يوافق النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه كلما زاد الأجر الاحتياطي، انخفض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، وأن المتزوجات يقل معدل مشاركتهن في النشاط الاقتصادي عن غير المتزوجات، أي أن النساء يفضلن القيام بدور الزوجة والأم ويخصصن كامل وقتهن للأسرة بعد الزواج. وهذا له بعد اجتماعي في العادات والتقاليد الأردنية.

٤-٢-٣ تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات لكلا الجنسين:

يشير الجدول (1-4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في جميع المحافظات ، وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً لجميع المتغيرات ما عدا المتغير (RW) حيث كان اتجاه العلاقة بينه وبين المتغير التابع (H) سلبياً، وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف واضح في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي في مختلف محافظات المملكة.

كما يشير إلى أن أكثر هذه المتغيرات تأثيرا في المتغير المستقل هو المتغير (Gender)، ثم يتبعه المتغير (ED)، وكان أقلها تأثيرا المتغير (RW).

جدول رقم (4-1)

نتائج معادلة النموذج اللوجستي (Logistic Model) لتقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات لكلا الجنسين

المتغير التابع (H): متغير وهمي يقيس حالة الفرد بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

Governorate	Items	Gender	Age	ED	Ms	RW	Const.
Amman	Co-efficient	3.34**	0.060**	0.024**	0.59**	-0.01**	-4.19**
	S.E	0.07	0.004	0.011	0.075	0.001	0.137
Al-Balqa	Co-efficient	3.33**	0.056**	0.22**	0.80**	-0.15**	-3.89**
	S.E	0.109	0.007	0.017	0.117	0.002	0.212
Al-Zarqa	Co-efficient	4.08**	0.07**	0.33**	0.66**	-0.02**	-5.34**
	S.E	0.099	0.006	0.015	0.101	0.001	0.193
Madaba	Co-efficient	3.21**	0.06**	0.31**	0.66**	-0.01**	-5.07**
	S.E	0.412	0.009	0.024	0.155	0.002	0.312
Irbed	Co-efficient	3.49**	0.07**	0.28**	0.93**	-0.01**	-5.12**
	S.E	0.083	0.005	0.013	0.091	0.001	0.165
Al-Mafraq	Co-efficient	3.56**	0.08**	0.34**	0.79**	-0.02**	-5.67
	S.E	0.144	0.009	0.021	0.153	0.002	0.295
Jarash	Co-efficient	3.89**	0.07**	0.31**	1.16**	-0.02**	-5.27**
	S.E	0.161	0.010	0.025	0.172	0.002	0.331
Ajloun	Co-efficient	3.39**	0.07**	0.35**	0.71**	-0.01**	-6.05**
	S.E	0.147	0.009	0.025	0.158	0.002	0.331
Al-Karak	Co-efficient	3.23**	0.07**	0.31**	0.60**	-0.01**	-4.83**
	S.E	0.118	0.007	0.018	0.129	0.002	0.240
Al-Tafela	Co-efficient	3.83**	0.09**	0.40**	1.03**	-0.025**	-5.72**
	S.E	0.163	0.010	0.025	0.169	0.002	0.338
Ma'an	Co-efficient	3.60**	0.07**	0.37**	0.82**	-0.02**	-5.29**
	S.E	0.131	0.008	0.020	0.144	0.002	0.262
Al-Aqaba	Co-efficient	4.31**	0.06**	0.25**	1.29**	-0.01**	-5.34**
	S.E	0.172	0.010	0.024	0.188	0.002	0.310

**** Significant at the level 5%**

٤-٢-٤ تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات للإناث فقط:

يشير الجدول (2-4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في (عمان، اربد، الزرقاء، مادبا، والكرك) واتجاه هذه العلاقة لجميع المتغيرات إيجابي ما عدا المتغيرات (MS,RW). كما يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (MS) والمتغير التابع (H) في (جرش، عجلون، الطفيلة، معان، والعقبة) .

ومن الملاحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (H) والمتغيرات المستقلة ما عدا (ED) في محافظة العقبة، ويعود السبب في ذلك إلى وجود حجم عمالة وافدة عالٍ في هذه المحافظة، الأمر الذي يجعل نمط المشاركة في النشاط الاقتصادي فيها مختلفاً عن باقي المحافظات.

كما يشير إلى أن أكثر هذه المتغيرات تأثيراً في المتغير المستقل هو المتغير (MS) والمتغير (ED)، وكان أقلها تأثيرا المتغير (Age).

جدول رقم (4-2)

نتائج معادلة النموذج اللوجستي (Logistic Model) لتقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات للإناث فقط

المتغير التابع (H): متغير وهمي يقيس حالة الفرد بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

Governorate	Items	Age	ED	Ms	RW	Const.
Amman	Co-efficient	0.05**	0.35**	-0.89**	-0.01**	-5.52**
	S.E	0.008	0.020	0.113	0.002	0.260
Al-Balqa	Co-efficient	0.06**	0.32**	-0.67**	-0.01**	-4.89**
	S.E	0.012	0.031	0.175	0.003	0.407
Al-Zarqa	Co-efficient	0.09**	0.52**	-1.33**	-0.01**	-8.16**
	S.E	0.012	0.033	0.172	0.003	0.446
Madaba	Co-efficient	0.08**	0.52**	-00.50**	-0.01**	-8.19**
	S.E	0.017	0.053	0.245	0.004	0.678
Irbed	Co-efficient	0.11**	0.52**	-0.72**	-0.01**	-9.03**
	S.E	0.011	0.029	0.150	0.002	0.422
Al-Mafraq	Co-efficient	0.10**	0.45**	-0.66**	-0.01**	-8.45**
	S.E	0.018	0.044	0.245	0.004	0.671
Jarash	Co-efficient	0.10**	0.54**	-0.50	-0.01**	-9.10**
	S.E	0.021	0.053	0.271	0.004	0.754
Ajloun	Co-efficient	0.07**	0.61**	-0.28	-0.01	-11.71**
	S.E	0.020	0.060	0.275	0.004	0.918
Al-Karak	Co-efficient	0.11**	0.67**	-0.45**	-0.01**	-10.73**
	S.E	0.016	0.049	0.220	0.003	0.691
Al-Tafela	Co-efficient	0.16**	0.89**	-0.09	-0.02**	-13.85
	S.E	0.028	0.077	0.300	0.005	1.188
Ma'an	Co-efficient	0.12**	0.64**	-0.40	-0.01**	-11.34**
	S.E	0.021	0.048	0.253	0.004	0.783
Al-Aqaba	Co-efficient	0.04	0.64**	-0.38	-0.01	-9.43**
	S.E	0.024	0.066	0.319	0.004	0.819

**** Significant at the level 5%**

٤-٣ عرض العمل

قُدرت معادلة عدد ساعات العمل المعروضة على النحو الآتي:

١. تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن لكلا الجنسين.

٢. تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن للإناث فقط.

٣. تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين.

٤. تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط.

ولتحقيق ذلك تم استخدام المتغيرات: النوع الاجتماعي (Gender)، والعمر (Age)، وعدد سنوات التعليم (ED)، والحالة الزواجية (MS)، والأجر (W)، وجميع هذه المتغيرات تم الحصول عليها من خلال البيانات الخام (البيانات الإفرادية) لعينة مسح العمالة والبطالة ٢٠٠٤ الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، إلا متغير الأجر (W) الذي تم حسابه للأفراد المتعطلين من خلال تقدير معادلة أجر العاملين كما هو في المعادلة رقم (10).

٤-٣-١ تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن لكلا الجنسين:

لتقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن لكلا الجنسين تم استخدام معادلة الانحدار الخطي (Linear Regression)، وكانت النتيجة كما يلي:

$$Wh = 30.65 + 4.46\ gender + 0.08\ Age - 0.56\ ED + 4.79\ MS + 0.021\ W \ldots\ldots (14)$$

t-ratio (40.16) (10.61) (4.81) (-14.15) (12.95) (10.61)

$R^2 = 0.07$

F= 261.76

يشير النموذج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (Wh) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة ايجابياً للمتغيرات (Age, Gender, MS,W)، وسلبياً للمتغير (ED) ، ويلاحظ أن قيمة (R^2) بلغت (0.07). وهذا يشير إلى أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة ضمن النموذج استطاعت تفسير ما نسبته 7% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (Wh) . وعلى الرغم من انخفاض قيم (R^2) إلا أن النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال النموذج جاءت متوافقة مع الدراسات المسحية لعرض العمل التي تشير إلى أنه كلما زادت عدد سنوات التعليم قلّ عدد ساعات العمل، إذ إن الفئة المتعلمة تقل لديها الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي ووقت طويل كالأعمال المهنية أو الحرفية، وأن أجر الساعة الواحدة لدى الفئة المتعلمة أعلى منه للفئات غير المتعلمة، وهذا يفسر انخفاض عدد ساعات العمل.

وعند تفسير الحالة الزواجية نجد أن المتزوجين هم أكثر فئات الحالة الزواجية عملاً (Wh) وذلك لزيادة متطلباتهم الاقتصادية والتزاماتهم المالية، وبشكل طبيعي يلاحظ أنه كلما زاد الأجر للساعة الواحدة قام العامل بزيادة عدد ساعات عمله للحصول على أجرٍ أكبر.

٤-٣-٢ تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن للإناث فقط:

لتقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن للإناث فقط تم استخدام معادلة الانحدار الخطي (Linear Regression)، وكانت النتيجة كما يلي:

$$Wh = 39.18 + 0.17\ Age - 1.72\ ED - 1.7\ MS + 0.06\ W \ldots\ldots (15)$$

t-ratio (19.18) (3.29) (-16.36) (-2.10) (10.28)

$R^2 = 0.13$

$F = 89.64$

يشير النموذج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (Wh) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً للمتغيرات (W,Age)، وسلبياً للمتغيرات (ED, MS)، ويلاحظ أن قيمة (R^2) بلغت (0.13). وهذا يشير إلى أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة ضمن النموذج استطاعت تفسير ما نسبته 13% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (Wh) .

وعند تفسير الحالة الزواجية نجد أن المتزوجات هن أقل فئات الحالة الزواجية عملاً (Wh)، وذلك بسبب العادات والتقاليد التي تحد من عمل المرأة أحياناً، وكذلك النظرة الاجتماعية التي ترافق المرأة المتزوجة من اهتمامها بالأسرة والأطفال وأن تكون ربة بيت.

<u>٤-٣-٣ تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين:</u>

يشير الجدول (3-4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين جميع المتغيرات المستقلة (عدد سنوات التعليم (ED) ،الأجر (W)، الحالة الزراجية (MS)، العمر(Age)، والنوع الاجتماعي (Gender)) والمتغير التابع (عدد ساعات العمل المعروضة (Wh)) في كل من محافظتي (الكرك، والطفيلة)، الأمر الذي يظهر أن الخصائص الفردية للسكان متشابهة فيما يتعلق بعرض العمل.

كما يوضح الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في باقي محافظات المملكة، إذ تظهر الأرقام ما يلي:

١. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (العمر(Age)) والمتغير التابع (Wh) في (الكرك، الطفيلة، والعقبة)، وكانت العلاقة غير معنوية في باقي محافظات المملكة. الأمر الذي يدل على عدم ارتباط العمر مع عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن.

٢. وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الحالة الزواجية(Ms)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، البلقاء، الزرقاء، مادبا، اربد، المفرق، جرش، عجلون، الكرك، الطفيلة ومعان)، وكانت العلاقة غير معنوية في العقبة. ويمكن تفسير ذلك بكثرة العمالة الوافدة في محافظة العقبة، وانخفاضها في باقي محافظات المملكة مقارنة بالعقبة.

٣. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النوع الاجتماعي(Gender)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، الزرقاء، اربد، جرش،

عجلون، الكرك، الطفيلة، معان، والعقبة)، وكانت العلاقة غير معنوية في (البلقاء، مادبا، والمفرق). الأمر الذي يدل على عدم تأثر عدد ساعات العمل المعروضة بالنوع الاجتماعي في (البلقاء، مادبا، والمفرق).

٤. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (عدد سنوات التعليم(ED)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، البلقاء، الزرقاء، مادبا، اربد، الكرك، والطفيلة)، وكانت العلاقة غير معنوية في باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (3-4)

نتائج معادلة الانحدار الخطي (Linear Model) لتقدير عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين

المتغير التابع (Wh): مجموع ساعات العمل الفعلية التي عملها الفرد في جميع الأعمال خلال السبعة الأيام التي سبقت يوم المقابلة.

Governorate	Items	Const.	Age	ED	Ms	W	Gender	R2	F
Amman	Co-efficient	41.87**	-0.02	-0.67**	3.86**	0.02**	1.83**	0.05	37.6
	t-ratio	30.00	-0.36	-8.67	5.30	6.08	2.35		
Al-Balqa	Co-efficient	34.80**	0.04	-0.40**	4.97**	0.02**	2.53	0.04	13.9
	t-ratio	14.02	0.61	-3.15	3.99	2.26	1.82		
Al-Zarqa	Co-efficient	34.88**	0.003	-0.56**	5.60**	0.01	6.92**	0.06	35.0
	t-ratio	16.27	0.06	-4.99	5.59	1.95	5.72		
Madaba	Co-efficient	33.82**	0.14	-0.77**	4.34**	0.02	2.78	0.07	13.49
	t-ratio	8.75	1.64	-3.83	2.49	1.73	1.50		
Irbed	Co-efficient	31.74	0.16	-0.86**	4.28**	0.02**	4.16**	0.07	44.0
	t-ratio	15.09	3.16	-7.75	4.20	2.65	3.55		
Al-Mafraq	Co-efficient	24.54**	0.09	-0.06	4.08**	0.006	3.69	0.02	5.6
	t-ratio	6.65	1.05	-0.34	2.41	0.52	1.89		
Jarash	Co-efficient	21.21**	0.14	-0.34	6.89**	0.008	8.50**	0.08	16.0
	t-ratio	5.32	1.65	-1.68	3.82	0.72	3.91		
Ajloun	Co-efficient	23.41**	0.12	0.005	3.99**	-0.003	4.75**	0.02	5.3
	t-ratio	5.69	1.31	0.02	2.25	-0.26	2.40		
Al-Karak	Co-efficient	17.09**	0.31**	-0.56**	4.74**	0.02**	8.13**	0.13	40.3
	t-ratio	5.61	4.18	-3.63	3.26	2.78	5.11		
Al-Tafela	Co-efficient	12.46**	0.24**	-0.48**	9.35**	0.05**	7.82**	0.18	71.0
	t-ratio	3.04	2.57	-2.43	5.30	3.80	3.77		
Ma'an	Co-efficient	26.39**	0.008	-0.36	7.17**	0.03**	5.43**	0.08	22.1
	t-ratio	5.45	0.11	-2.29	5.15	3.04	3.33		
Al-Aqaba	Co-efficient	22.40**	0.19**	-0.19	1.77	0.02**	9.90**	0.07	16.9
	t-ratio	7.47	2.55	-1.35	1.16	2.59	5.07		

**** Significant at the level 5%**

٤-٣-٤ تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط

فيما يتعلق بتقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة في محافظات المملكة للإناث فقط، يلاحظ من خلال الجدول (4-4) ما يلي :

١. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين جميع المتغيرات المستقلة(عدد سنوات التعليم (ED) ،الأجر (W)، الحالة الزراجية (MS)، والعمر(Age)) في محافظتي (إربد، والكرك) ، مما يدل على أن الصفات الفردية للإناث في هاتين المحافظتين متشابهة.

٢. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (العمر(Age)) والمتغير التابع (Wh) في (إربد، الكرك، الطفيلة، والعقبة)، وكانت العلاقة غير معنوية في باقي محافظات المملكة. الأمر الذي يدل على عدم ارتباط عمر الإناث بعدد ساعات العمل المعروضة في الأردن بشكل عام.

٣. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الحالة الزواجية(Ms)) والمتغير التابع (Wh) للإناث في جميع محافظات المملكة، أي أن عدد ساعات العمل للإناث غير متباينة، سواء أكانت متزوجة أم لا.

٤. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (عدد سنوات التعليم (ED)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، الزرقاء، مادبا، إربد، المفرق، جرش، عجلون، الكرك، ومعان)، وكانت العلاقة غير معنوية في (البلقاء، الطفيلة، والعقبة)، الأمر الذي يدل على عدم تأثر عدد ساعات العمل المعروضة بعدد سنوات التعليم في هذه المحافظات الثلاث.

جدول رقم (4-4)

نتائج معادلة الانحدار الخطي (Linear Model) لتقدير عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط

المتغير التابع (Wh): مجموع ساعات العمل الفعلية التي عملها الفرد في جميع الأعمال خلال السبعة أيام التي سبقت يوم المقابلة.

Governorate	Items	Const.	Age	ED	Ms	W	R2	F
Amman	**Co-efficient**	**55.01****	**-0.07**	**-1.78****	**-1.46**	**0.04****	**0.16**	**25.69**
	t-ratio	16.49	-0.59	-10.00	-0.94	5.06		
Al-Balqa	**Co-efficient**	**32.84****	**0.14**	**-0.53**	**-5.59**	**0.04**	**0.04**	**2.04**
	t-ratio	5.22	0.82	-1.71	-1.93	1.85		
Al-Zarqa	**Co-efficient**	**46.21****	**0.02**	**-1.95****	**-3.40**	**0.06****	**0.10**	**6.8**
	t-ratio	6.96	0.10	-4.96	-1.15	3.29		
Madaba	**Co-efficient**	**40.27****	**0.39**	**-2.75****	**1.14**	**0.09****	**0.26**	**10.47**
	t-ratio	3.94	1.85	-4.77	0.30	2.53		
Irbed	**Co-efficient**	**33.98****	**0.33****	**-1.64****	**-4.30**	**0.05****	**0.15**	**14.67**
	t-ratio	5.40	2.26	-5.48	-1.82	2.65		
Al-Mafraq	**Co-efficient**	**29.29****	**0.17**	**-1.20****	**-4.39**	**0.07**	**0.1**	**3.16**
	t-ratio	2.90	0.68	-2.90	-1.19	1.54		
Jarash	**Co-efficient**	**42.27****	**-0.13**	**-2.10****	**-3.56**	**0.09****	**0.13**	**3.47**
	t-ratio	3.03	-0.44	-2.86	-0.78	2.39		
Ajloun	**Co-efficient**	**40.37****	**0.14**	**-1.33****	**0.18**	**0.01**	**0.05**	**1.45**
	t-ratio	3.41	0.56	-2.01	0.05	0.35		
Al-Karak	**Co-efficient**	**15.24****	**0.72****	**-1.84****	**3.54**	**0.06****	**0.27**	**18.86**
	t-ratio	2.05	4.69	-4.17	1.52	3.00		
Al-Tafela	**Co-efficient**	**-9.29**	**0.74****	**-0.38**	**5.88**	**0.09****	**0.24**	**8.84**
	t-ratio	-0.64	2.46	-0.57	1.79	2.49		
Ma'an	**Co-efficient**	**39.30****	**0.18**	**-1.92****	**3.07**	**0.06****	**0.18**	**8.16**
	t-ratio	4.45	0.85	-4.59	1.13	2.26		
Al-Aqaba	**Co-efficient**	**19.49****	**0.61****	**-1.13**	**0.88**	**0.03**	**0.14**	**4.09**
	t-ratio	2.02	2.22	-2.05	0.22	1.66		

**** Significant at the level 5%**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

بناء على ما تم عرضه في الفصل السابق، تم التوصل إلى النتائج التالية :

١. أشارت نتائج اختبار النموذج القياسي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين حالة الفرد بالنسبة للنشاط الاقتصادي (H) والأجر الاحتياطي (RW)، وذلك عند تقدير معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي لكلا الجنسين، وعلى مستوى الأردن.

٢. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (H) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً للمتغيرات (Age, ED)، وسلبياً للمتغيرات (MS,RW)، وذلك عند تقدير معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي لكلا الجنسين، وعلى مستوى الأردن.

٣. أشار نموذج تقدير معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي للإناث فقط في الأردن إلى أن المتزوجات يقل معدل مشاركتهن في النشاط الاقتصادي عن غير المتزوجات.

٤. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغيرات المستقلة (MS،Age, ED) والمتغير التابع (H) في جميع المحافظات، وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً لجميع المتغيرات ما عدا المتغير (RW) الذي أشار النموذج

إلى وجود علاقة سلبية بينه وبين المتغير التابع (H)، وذلك عند تقدير معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي لكلا الجنسين و على مستوى كل محافظة على حده.

٥. عدم وجود اختلاف واضح في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي في مختلف محافظات المملكة لكلا الجنسين معا.

٦. عند تقدير المشاركة في النشاط الاقتصادي في جميع المحافظات للإناث فقط، تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغيرات المستقلة (Age, MS) والمتغير التابع (H) في (عمان، إربد، الزرقاء، مادبا، والكرك) واتجاه هذه العلاقة لجميع المتغيرات إيجابياً ما عدا المتغيرات (MS,RW)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (MS) والمتغير التابع (H) في (المفرق، جرش، عجلون، الطفيلة، معان، والعقبة).

٧. من الملاحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (H) والمتغيرات المستقلة للإناث، على مستوى كل محافظة ما عدا (ED) في محافظة العقبة، وذلك عند تقدير معادلة المشاركة في النشاط الاقتصادي في جميع المحافظات للإناث فقط.

٨. عند تقدير عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن لكلا الجنسين لوحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (Wh) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً للمتغيرات (Age, Gender, MS,W)، وسلبياً للمتغير (ED).

٩. يعد المتزوجون أكثر فئات الحالة الزواجية عملاً (Wh) وذلك لزيادة متطلباتهم الاقتصادية والتزاماتهم المالية، وذلك عند تقدير عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن لكلا الجنسين.

١٠. عند تقدير عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن للإناث فقط، لوحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين المتغير التابع (Wh) وجميع المتغيرات المستقلة. وكان اتجاه هذه العلاقة إيجابياً للمتغير (W,Age)، وسلبياً للمتغيرات (ED, MS).

١١. تعتبر المتزوجات أقل فئات الحالة الزواجية عملاً (Wh) وذلك بسبب العادات والتقاليد التي تحد من عمل المرأة أحياناً، وذلك عند تقدير عدد ساعات العمل المعروضة في الأردن للإناث فقط.

١٢. عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين، لوحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين جميع المتغيرات المستقلة (عدد سنوات التعليم (ED) ،الأجر (W)، الحالة الزراجية (MS)، العمر(Age)، والنوع الاجتماعي (Gender)) والمتغير التابع (عدد ساعات العمل المعروضة (Wh)) في كل من محافظتي (الكرك، والطفيلة).

١٣. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (العمر(Age)) والمتغير التابع (Wh) في (الكرك، الطفيلة، والعقبة)، وكانت العلاقة غير معنوية في باقي محافظات المملكة. الأمر الذي يدل على عدم ارتباط العمر بعدد ساعات العمل

المعروضة في الأردن، وذلك عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين.

١٤. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الحالة الزواجية (Ms)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، البلقاء، الزرقاء، مادبا، إربد، المفرق، جرش، عجلون، الكرك، الطفيلة ومعان)، وكانت العلاقة غير معنوية في العقبة. ويمكن تفسير ذلك بكثرة العمالة الوافدة في محافظة العقبة، وانخفاضها في باقي محافظات المملكة مقارنة بالعقبة، وذلك عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين.

١٥. عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين، لوحظ وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النوع الاجتماعي(Gender)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، الزرقاء، إربد، جرش، عجلون، الكرك، الطفيلة، معان، والعقبة)، وكانت العلاقة غير معنوية في (البلقاء، مادبا، والمفرق). الأمر الذي يدل على عدم تأثر عدد ساعات العمل المعروضة بالنوع الاجتماعي في (البلقاء، مادبا، والمفرق) .

١٦. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (عدد سنوات التعليم(ED)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، البلقاء، الزرقاء، مادبا، اربد، الكرك، والطفيلة)، وكانت العلاقة غير معنوية في باقي محافظات المملكة، وذلك عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات لكلا الجنسين.

١٧. عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط، لوحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٥% بين جميع المتغيرات المستقلة (عدد سنوات التعليم (ED)، الأجر (W)، الحالة الزواجية (MS)، والعمر(Age)) في محافظتي (إربد، والكرك) ، مما يدل على أن الصفات الفردية للإناث في هاتين المحافظتين متشابهة.

١٨. وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (العمر(Age)) والمتغير التابع (Wh) في (إربد، الكرك، الطفيلة، والعقبة)، وكانت العلاقة غير معنوية في باقي محافظات المملكة. الأمر الذي يدل على عدم ارتباط عمر الإناث بعدد ساعات العمل المعروضة في الأردن بشكل عام، وذلك عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط.

١٩. عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط، لوحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الحالة الزواجية(Ms)) والمتغير التابع (Wh) للإناث في جميع محافظات المملكة، أي أن عدد ساعات العمل للإناث غير متباينة، سواء أكانت متزوجة أم لا.

٢٠. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (عدد سنوات التعليم (ED)) والمتغير التابع (Wh) في (عمان، الزرقاء، مادبا، اربد، المفرق، جرش، عجلون، الكرك، ومعان)، وكانت العلاقة غير معنوية في (البلقاء، الطفيلة، والعقبة)، الأمر الذي يدل على عدم تأثر عدد ساعات العمل المعروضة بعدد سنوات التعليم في

هذه المحافظات الثلاث، وذلك عند تقدير معادلة عدد ساعات العمل المعروضة حسب المحافظات للإناث فقط.

٥-٢ التوصيات

أ- لزيادة المشاركة في النشاط الاقتصادي، توصي الدراسة بـــ:

١. العمل على زيادة وعي المواطنين بأهمية العمل والبحث عنه خصوصاً أن مجالات البحث عنه أصبحت متوفرة بشكل كبير مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت.

٢. محاولة تغيير النظرة الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة من خلال القيام بعمل دورات توعوية بذلك .

٣. العمل على إنشاء دورات من شأنها رفع مستوى الكفاءة العملية والعلمية لدى المواطنين حتى يتسنى لهم إيجاد فرصة عمل بأسرع وقت ممكن .

٤. مواءمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال تشجيع التعليم المهني، والابتعاد عن التعليم الأكاديمي الذي يتصف بالركود في سوق العمل الأردني.

٥. العمل على وضع القوانين و التشريعات التي تؤدي إلى العدالة في عملية التوظيف، والحد من تدخل الوساطة والمحسوبية في مثل هذه الامور.

٦. محاولة الحد من منافسة المتقاعدين للشباب في فرص العمل.

٧. العمل على تقليل العمالة الوافدة في بعض المحافظات التي أصبحت من أكبر المنافسين على فرص العمل في السوق الأردني، و لا بد من التأكيد بداية على أن العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني هي عمالة تكميلية بنسبة كبيرة، وليست إحلالية، بمعنى أنها تعمل بمهن لا يقبلها الأردنيون وهي بذلك تعتبر مكملة لما لم تشغله العمالة المحلية، وليست منافسة لها.

٨. التركيز على فئة الأفراد غير المتعلمين لتحفيزهم على البحث عن عمل من خلال توعيتهم وايجاد فرص عمل لهم تلائم خبراتهم وقدراتهم.

٩. تعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة العاملة بما يمكنها من زيادة مشاركتها في قوة العمل، ويحفظ حقوقها.

ب- لزيادة عدد ساعات العمل المعروضة، توصي الدراسة بما يلي:

١ - ضرورة التقليل من الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، والحد من التخلي عن العمل في القطاع الزراعي، والاتجاه للعمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المدينة ذات المردود المتدني.

٢- التوجه نحو القطاع الخاص للمشاركة في مسيرة التنمية، وذلك بسبب التراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف وتبني الدولة نهج الإصلاح الاقتصادي.

المراجع

المراجع العربية

١. أبو جابر، كامل، سوق العمل الأردني، تطوره وخصائصه، سياسته وآفاقه المستقبلية، منشورات المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطيه، دار البشير، عمان – الأردن، ١٩٩١.

٢. الأجندة الوطنية، وزارة العمل الأردنية، ٢٠٠٦.

٣. ايرنبرج، رونالد، اقتصاديات العمل، بدون ناشر، بدون طبعة، كتاب مترجم، طاهر، بشير، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٤.

٤. البنك المركزي الأردني: بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ – ١٩٨٩) عمان – الأردن، ١٩٨٩.

٥. جدعون، لؤي سليم، أثر ضريبة الدخل على عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٩.

٦. دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١، المجلد رقم ١ ، عمان، الاردن.

٧. دائرة الإحصاءات العامة، كتيب الأردن بالأرقام، العدد ٧، عمان، الأردن،٢٠٠٥.

٨. دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي، مديرية المسوح الأسرية، عمان، ٢٠٠٤.

٩. رمزي، ناهد، *المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق*، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٠، عدد ٣، ٢٠٠٢، ص ص ٥٧٩-٦٠٧.

١٠. الطحاوي، منى، ١٩٩٥، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

١١. الطلافحة، حسين، *عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن*، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد ٩، العدد ٤، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص ص ٢٧٣ - ٢٨٥.

١٢. علي، عادل فليح، اقتصاد العمل، جامعة الموصل، الموصل، العراق، دار الحكمة للطباعة، ١٩٩٠.

١٣. العمالة و البطالة والعائدين و الفقر ١٩٩١، دائرة الإحصاءات العامة، عمان-الأردن، أيلول ١٩٩٣.

١٤. عميره، محمد سعيد وآخرون، سوق العمل الاردني ، تطوره، خصائصه، و آفاقه المستقبلية، ١٩٩١، دار البشير ،عمان، الاردن.

١٥. عيسى إبراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول، ١٩٨٩، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

١٦. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، مشروع المنار، نشرات مختلفة.

١٧. مكتب مرجع السكان، واشنطن، بيانات سكان العالم لعام ٢٠٠٤م.

المراجع الأجنبية

1. Adam Smith, An Inquiry to the Nature and Case of Wealth of Nations, Modern Library, New York, 1973.
2. Addison, J, and Siebert, S. The Market of Labor, an Analytical Treatment, Good Year Publishing Co, Samta Monica, 1979.
3. Alferd Marshal, Principles of Economics, 8th Edition, 1956.
4. Anthony J. Hellechio, *The Estimation of Labor Supply Over Kinked Budget Constraints: Some New Econometric Methodology*, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 387, Cambridge,1979.pp 4 -30.
5. Bellante, D.M, Jakson, M. Labor Economics, 2nd Edition, Mac Graw Hill, New York, 1983.
6. C.Mitchell Dayton, Logistic Regression Analysis, Department of Measurement, Statistics & Evaluation, University of Maryland, 1992.
7. Cain, Glen, The Labor Force, Central Training Press, W.D.C,1990.
8. David L. Dickinson, *An Experimental Examination of Labor Supply and Work Intensities*, Journal of Labor Economic, Vol 17, no.4,1999. pp638 – 654.
9. Fallon, Peter, and Verry, Dolland, The Economic of Labour Market, Heritage Publisher, New Delhi, 1989.
10. http://www.ju.edu.jo/publication/cultural/woman.htm
11. Jaumotte, Florenc, *Labor Force Participation of Women: Empirical Evidence on the Role of Policy and Other Determinants in OECD Countries*, OECD Economics Studies, No 37, 2003, pp 51-100.
12. Jeffrey E. Zabel, *The Relationship between Hours of Work and Labor Force Participation in Four Models of Labor Supply Behavior*, Journal of Labor Economic, Vol 11, no.2,1993. pp389 – 407.

13.Mazur Michael P., Economic Growth and Development in Jordan, 1979, Croom Heim Ltd, London.
14. Michael R. Ransom, *The Labor Supply of Married Men: A Switching Regression Model*, Journal of Labor Economic, Vol 5, no. 1, 1987. pp 65-74.
15. Nam, Sunglee, *Determinants of Female Labor Force Participation: Study of Seoul, 1970-1980*, Sociological Forum, Vol 6, No 4, 1991, p p 641-661.
16. Olympia, Bover, *Relaxing Intertemporal Separability: A Rational Habit Model of Labor Supply Estimated from Panel Data*, Journal of Labor Economic, Vol 9, no.1,1991. pp85 – 99.
17. Patten, T.H, Man Power Planning and Development of Human Resources, John Willy and Sons, New York, 1971.
18. Schumacher, E.F, People Power, National Council of Social Services, London, 1974.
19. Shakhatrah, Hussein, Determinants of Women Participation in the Jordanian Labor Force, Doctoral Dissertation. Michigan University,1990.
20. Tansel, Aysit, Economic Development and Female Labor Force Participation in Turkey: Time Series Evidence and Cross-Sectional Province estimates. Middle East Technical University. Unpublished Phd Dissertation.,Turkey, 2001.
21. http://www.ilo.org (access on February 10-2007)

ABSTRACT

Mowafi, Ahmad Teiseer, Labor Force Participation and Labor Supply in Jordan a cross-section study 2004, A master thesis, Yarmouk University.2007

(Advisor: prof. Husein Al-Talafha)

This study aimed at estimating the two models; the function of the rate of participation and the function of the supplied hours of work, and at clarifying the effect of their determinants using cross-sectional data from the employment and unemployment census done by the department of statistics 2004, with the statistical program SPSS.

The study used the Logistic Regression Model in estimating the function of the rate of participation, and the Linear Regression Model for the function of the supplied hours of work as a second step after estimating the two functions of the Reservation Wage (RW) which is the wage expected to be gained by the individual depending on his personal characteristics as gender, Marital status, years of experience, educational level, and age, etc… and the Wage (W).

The importance of this study comes from the labor supply in the Jordanian economic policy especially for the purpose of studying the equilibrium in the labor market, and from finding some economic solutions for the unemployment problem depending on the labor supply side which is one of the output factors.

The most important results of the first model were the existence of a significant relationship between the dependant variable (the personal situation in the economic activity) and all the independent variables (Age, Reservation Wage, Years of Education, Gender, and Marital Status) and the direction of this relationship was positive for all the variables except for the

variable (Reservation Wage) where the direction between it and the dependent variable was negative, which means that the rate of participation increased with the increasing of Age and Years of Education, also the rate of participation for the married is more than it for the singles.

The most important results of the second model were the existence of a significant relationship between the dependent variable (supplied hours of work) and all the independent variables (Age, Gender, Marital Status, Wage, and years of Education) and the direction of the relationship was positive for the variables (Age, Wage, Marital Status, and Gender), and negative for the variable (Years of Education), and when explaining the marital status we find out that the married are the most working among the marital status groups.

This study recommends changing the social approach towards the work of women, legislating new laws to reach equity in employment opportunities in order to increase the rate of participation, and reducing the internal immigration in order to increase the supplied hours of work.

Key words: Jordanian Labor market, rate of participation in the economical activity, labor supply, labor force, Logistic regression model.